

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أدرار



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

تطور الحركة الوطنية والتونسية 1907-1956م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الدكتور:

بن موسى حمادي

إعداد الطالبتين:

جهيدة بيقة

مباركة شعيب

الموسم الجامعي : 1435 / 1436 هـ

2014 / 2015 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والعرفان

قال تعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل الآية 19

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، كما يسعدنا أن نتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بن موسى حمادي" الذي لم يخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث، ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة ولو بنصيحة أو كلمة طيبة.

مباركة

جهيدة

الإهداء

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

صدق الله العظيم

(الإسراء الآية 24).

أهدي ثمرة هذا العمل:

- إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله.
- إلى نبع الحنان والحنبة أُمي الغالية.
- إلى القلوب الطاهرة ورياحين حياتي إخوتي الأعزاء.
- إلى رفيق دربي وشريك حياتي زوجي.
- إلى الأستاذ المشرف الفاضل "بن موسى حمادي" الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل جزاه الله عن ذلك كل خير.
- إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد أهدي هذا العمل المتواضع.

مباركة

الإهداء

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا، إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما، وقل لهما قولا كريما"

(صدق الله العظيم)

(الإسراء الآية 23).

أهدي ثمرة هذا العمل:

- إلى من علمني مكارم الأخلاق والذي العزيز.
- إلى رمز الصفاء والوفاء والعطاء والدي الغالية.
- إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها إخوتي الأعزاء.
- إلى رفيق دربي وشريك حياتي زوجي
- إلى الأستاذ المشرف الفاضل "بن موسى حمادي" الذي أعاننا في إنجاز هذا العمل جزاه الله عن ذلك كل خير.
- إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد أهدى هذا العمل المتواضع.

جهيدة

مقدمة

1-التعريف بالموضوع:

أولت فرنسا اهتمامها الخاص لتونس بعد احتلالها لمدينة الجزائر عام 1830 م، وكان الدافع وراء هذا الاهتمام هو رغبتها في إخضاع منطقة المغرب العربي لسيطرتها الكاملة، وتدرج محاولة الاستحواذ الاستعماري على تونس ضمن ظاهرة عامة ميزت تاريخ العالم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي ظاهرة التوسع الاستعماري الأوروبي في قارة إفريقيا وآسيا، وانجر عن الأطماع والضعوظات الخارجية تدهورا في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مما أدى بالبايات إلى محاولة القيام بإصلاحات حكم عليها بالفشل من اللحظة الأولى، وأدخلت البلاد في موجة من التنافس الاستعماري الأوروبي عليها، فازت فيه في الأخير فرنسا، واستطاعت هذه الأخيرة احتلال تونس سنة 1881 م بفرض الحماية عليها وفقا لمعاهدة باردو، بعد أن كانت ولاية عثمانية تابعة للباب العالي، وكرست هذه الحماية بمعاهدة جديدة سميت بمعاهدة المرسى الكبير سنة 1883 م، ونتيجة لهذا اضطرت البايات إلى التخلي عن سلطاتهم لصالح المقيم العام الفرنسي الذي أصبح يتمتع بصلاحيات واسعة، وانتهجت الإدارة الفرنسية في البلاد أساليب وحشية كانت لها انعكاسات سلبية زادت في شدة وحدة المقاومة، واستعملت تونس عدة أساليب للكفاح حيث أنه من البديهي أينما وجد استعمار وجدت مقاومة ضده، وتجلت المقاومة التونسية في نوعين: المقاومة المسلحة والمقاومة السياسية. تمثلت الأولى في الثورات التي شملت العديد من المدن التونسية (صفاقس وقفصة وغيرها)، ورغم فشل هذه المقاومة إلا أنها مهدت الطريق للمقاومة الثقافية (الجمعيات والنوادي والصحافة)، والسياسية (الأحزاب) التي أدت إلى بروز الحركة الوطنية التونسية، هذه الأخيرة لعبت دورا هاما في توعية الشعب التونسي، ونجحت بمرور الزمن في انتزاع استقلال البلاد، وهذا ما سنركز عليه في دراستنا.

2-أسباب اختيار الموضوع

إن سبب اختيارنا لموضوع البحث يرجع إلى رغبتنا في الإطلاع أكثر على جوانبه، بعد أن توفرت لدينا فكرة عامة حوله، وأيضا لكونه موضوع شيق، ما لاحظناه من خلال دراستنا له أن هناك تشابه كبير بين الحركة الوطنية التونسية والحركة الوطنية الجزائرية، من حيث أساليب الكفاح، والاتجاهات، والسياسة الاستعمارية في البلدين، واستقر رأينا على هذا الموضوع بهذا الشكل " تطور الحركة الوطنية التونسية (1907-1956) " بعد تفكير عميق ودراسة. وتكمن أهمية الدراسة وأهدافها في الكشف عن الحقائق التاريخية والعلمية التي تتعلق بتاريخ الحركة الوطنية التونسية وتطورها ومعرفة أبعادها ومواقفها الحقيقية.

3- إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تطور الحركة الوطنية التونسية، وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الآتية : ما هي السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا للسيطرة على تونس ؟

كيف ساهمت الجمعيات الثقافية والصحافة في مواجهة الاحتلال ؟

ما هي التنظيمات السياسية التي مثلت الحركة الوطنية التونسية ؟

فيما تمثل نشاط الحركة الوطنية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ؟.

4- مناهج البحث:

أما فيما يخص مناهج البحث فقد حاولنا إتباع المناهج التاريخية المعروفة وأهمها:

المنهج التاريخي: اتبعناه عندما استعرضنا تاريخ تونس قبل ظهور الحركة الوطنية وأيضا في سرد مختلف الوقائع والأحداث، واعتمدنا على التحليل كأداة ل تحليل الأفكار الغزيرة للموضوع وأيضا في تحليل مختلف مواقف الحركة الوطنية التونسية.

5 -خطة البحث

كانت معالجتنا لموضوع البحث وفقا للخطة الآتية:

لقد قسمنا موضوع البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول كل فصل يحتوي على مبحثين وكل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب، ثم خاتمة ومجموعة ملاحق وقائمة مصادر ومراجع.

أبرزنا في المقدمة أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والمنهج المتبع والصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازها. وخصصنا الفصل الأول لدراسة الاحتلال الفرنسي لتونس، تحدثنا في المبحث الأول عن التواجد الأجنبي في تونس، تناولنا فيه ظروف تونس قبل الاحتلال، التنافس الاستعماري على تونس، كما عالجنا فيه القضية التونسية في مؤتمر برلين 1878 م، وتحدثنا في المبحث الثاني من نفس الفصل عن الحماية الفرنسية على تونس تناولنا فيه سير الحملة الفرنسية، معاهدة باردو 1881 م، معاهدة المرسى الكبير 1883 م.

وخصصنا الفصل الثاني لدراسة دور الصحافة والجمعيات الأدبية والعلمية في مواجهة الاحتلال، تحدثنا في المبحث الأول عن الصحافة تناولنا فيه جريدة الحاضرة 1888 م، و جريدة الزهرة 1890 م، و جريدة سبيل الرشاد 1901 م، أما المبحث الثاني من نفس الفصل تطرقنا فيه إلى الجمعيات الثقافية، تناولنا فيه جمعية العروة الوثقى 1881 م و الجمعية الخلدونية 1896 م، و جمعية قدماء الصادقية 1905 م.

وحمل الفصل الثالث عنوان حركة النضال الوطني (1907 1956 م)، تحدثنا في المبحث الأول عن التنظيمات السياسية للحركة الوطنية (1907 1938 م)، تناولنا فيه حركة تونس الفتاة (1907 1912م)، و الحزب الدستوري الحر (1920 1934 م)، و الحزب الدستوري الجديد (1934 1938 م)، أما المبحث الثاني من نفس الفصل تطرقنا فيه إلى النضال من أجل الاستقلال (1938 1956 م)، تناولنا فيه الحركة الوطنية من (1938 1945 م)، و الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية من (1945 1952 م)، و الكفاح المسلح والاستقلال (1952 1956 م).

أما الخاتمة فكانت عبارة عن خلاصة لمجمل النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها في البحث.

6- أهم المصادر والمراجع:

أما بالنسبة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها فهي متنوعة وثرية وذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع خاصة كتاب " تونس الشهيدة " لصاحبه عبد العزيز الثعالبي الذي صدر خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى كتاب تاريخ الدولة العثمانية للأمير شكيب ارسلان، وفي الحقيقة هذه هي المصادر الأساسية لموضوع البحث التي استقيننا منها مادة البحث الأساسية بالإضافة إلى مراجع أخرى لا تقل أهمية عن المصادر السابقة مثل كتاب تاريخ تونس المعاصر لأحمد القصاب، وكتاب الحركة الوطنية التونسية للطاهر عبد الله، وكتاب تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال لمحمد الهادي الشريف، كما استفدنا أيضا من رسالة الدكتور شايب قدارة حول الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934 1954 م) دراسة مقارنة، وإذا لم نذكر بعض المراجع الأخرى فهذا ليس معناه لعدم أهميتها، ولكن حتى لا نسترسل في ذكرها لأنها موجودة في قائمة المصادر والمراجع.

7- صعوبات البحث

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث فهي كالآتي:

صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع المهمة ذات الصلة بالموضوع.

قيود المكتبات وقوانينها التي تمثلت في تحديد أيام الإعارة وعدد الكتب الممكن إعارتها.

هذه الأمور أعاقتنا في بعض الأحيان ومع ذلك فقد أعاننا الله على إنجاز هذا العمل.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر للمولى تبارك وتعالى على نعمه علينا، كما نتوجه بالشكر

والتقدير لأستاذنا الفاضل "بن موسى حمادي" جزاه الله عنا خير الجزاء في عنايته لموضوعنا والعون الذي أسداه

لنا.

الفصل الأول

بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 م حاول بعض بايات تونس تجنب نفس المصير فقاموا بحركة إصلاحية من أجل النهوض هذه الإصلاحات تطلبت أموالاً ضخمة ، فلجأ البايات إلى الاقتراض من الدول الأجنبية ، بالبلاد ، لكن وعجزوا عن تسديد تلك القروض مما أدى إلى تراكم الديون وتدخّل الدول الأجنبية في تونس .

وكانت فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى زيادة نفوذها في المنطقة والسيطرة عليها ، و تحقّق لها ذلك بعد مؤتمر برلين 1878 م، وسيكون ذلك موضوع هذا الفصل .

وقد قسمنا هذا الفصل " الاحتلال الفرنسي لتونس " إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول التواجد الأجنبي في تونس ، بداية بالتنافس الاستعماري في المنطقة والقضية التونسية في مؤتمر برلين .

وعالجنا في المبحث الثاني الحماية الفرنسية على تونس بداية بسير الحملة ، وتطرقنا إلى معاهدة باردو ومعاهدة المرسى الكبير ، وختمنا الفصل بخلاصة عما درسناه فيه .

المبحث الأول: التواجد الأجنبي في تونس قبل الاحتلال

كان للامتيازات الاقتصادية التي منحتها تونس للدول الأجنبية على أراضيها انعكاسات خطيرة على السيادة الوطنية لهذا البلد ، تمثلت في تدخل العديد من الدول الأجنبية في تونس من أجل الحفاظ على تلك الامتيازات أو بحجة حماية رعاياها ، وهكذا اشتد التنافس بين هذه الدول على المنطقة .

المطلب الأول: ظروف تونس قبل الاحتلال

ارتبط الاحتلال الفرنسي لتونس بعدة ظروف ساعدت على احتلالها تمثلت في محاولة بعض بايات تونس القيام بحركة إصلاحية فقد حاول أحمد باي (1839 1855م) إصلاح البلاد، فقام بإنشاء مدرسة حربية ، ودعا ضباط فرنسيون ليعملوا أساتذة بها وأنشأ مصنعا حريبا وكذلك قام الباي بتشجيع العلم ، وقد زار فرنسا وأعجب بما رآه بها وبحضارتها المادية ، وحاول بناء قصر يشابه قصر فرساي ، وقد أدى هذا البذخ والترف إلى وقوع تونس في أزمة مالية¹، وبعد وفاة أحمد باي خلفه أخوه محمد باي (1855 1859 م) ، فسار على خطى أخيه ، وأصدر عهد الأمان عام 1857 م ، الذي تضمن إحدى عشرة مادة ، وضمن فيه الباي حقوق الرعية وأمنهم على أموالهم وكرامتهم وأعراضهم ، كما أنه ضمن تحقيق العدالة والمساواة الكاملة بين الأفراد في الحقوق والواجبات²، وتميز عهده بالإصلاحات الدستورية والاقتصادية التي قام بها، ففي الناحية الاقتصادية اتجه إلى تخفيف النفقات الحكومية في محاولة لموازنة واردات الحكومة بنفقاتها وللتخفيف عن كاهل الأهالي ، وتنظيم جباية الضرائب ، ولجأ إلى خفض عدد الجنود تخفيفا للنفقات وحتى لا تضطر البلاد للاستدانة . ومن بين الأعمال الموفقة التي قام بها تعيين خير الدين التونسي* وزيرا للحربية الذي قام بدوره بمجموعة من إصلاحات³.

¹ جميل بيبون وآخرون : تاريخ العرب الحديث ، ط1، دار الامل للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1991 ، ص، 110

² اسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000، ص ص ، 344 345

³ شوقي عطا الله الجمل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب) ، ط1، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة، 1977، ص 289 .

* خير الدين التونسي: عرف باسم أبو النهضة كان مملوكا شركسيا وأحد أفراد الطبقة الحاكمة العثمانية في تونس، استطاع أن يصبح رئيسا لوزراء تونس في الفترة الممتدة من (1873 1877 م) تعلم بعض اللغات وتقلد مناصب عالية، آخرها الوزارة ، وبسعيه أعلن دستور المملكة التونسية 1867 م، في سنة 1877 أبعاد عن الوزارة ، فخرج إلى الأستانة إلى أن توفي بها سنة 1890 انظر معن زيادة: "خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية في ق 19" ، تاريخ العرب والعالم ، عدد 37 ، 1981 ، ص 44، ينظر أيضا سمير أبو حمدان : موسوعة عصر النهضة ، خير الدين التونسي ، دار الكتاب العالمي ، بيروت، 1993 ، ص ص ، 11 12.

تولى بعد محمد باي الحكم أخوه الباي محمد الصادق (1859 1882م) و شرع في إدخال إصلاحات دستورية وعمرانية على النمط الأوروبي ، وكان يساعده في ذلك الوزير خير الدين باشا الذي اطلع على مظاهر الحضارة الغربية في أوروبا وسعى لنقلها إلى تونس. وبدأ الباي محمد الصادق في عام 1861 م بتقديم دستور للشعب حدد فيه صلاحياته في الحكم ومسؤوليات الوزارة ، وأنشأ مجلسا تشريعا عرف باسم المجلس الكبير يشرف على أعمال الباي ووزرائه و له حق الموافقة أو الاعتراض على الميزانية .

أما بالنسبة للإصلاحات العمرانية التي اعتمزم الباي إدخالها فقد تطلبت كثرة الإنفاق بالإضافة إلى كثرة نفقاته الشخصية وبناء القصور ، ونفقات الحملة التي أرسلها للمشاركة في حرب القرم إلى جانب تركيا ، مما أرق ميزانية الدولة ، فاضطر الباي إلى الاقتراض من بعض الدول الأجنبية التي قدرت في عام 1862 م بثمانية وعشرين مليون فرنك¹، وفي العام التالي ارتفع الدين إلى خمسة وثلاثون مليون فرنك بفائدة قدرها 12%، وبمرور 3 سنوات عجزت الحكومة عن سداد فوائد الديون ، فتدخلت الدول الأجنبية وتم دمج الديون البريطانية والفرنسية والإيطالية في دين واحد قيمته أربعين مليون جنيه .² واتفق في أبريل 1868 على تشكيل الكومسيون المالي (اللجنة المالية) كما أطلق عليه ، وهو أشبه بصندوق الدين ، الذي يتولى الإشراف على المالية التونسية³.

وفي عام 1869 تم تشكيل لجنة إدارية تمكنت من تجميع الديون مرة أخرى في دين واحد قيمته مئة وستون مليون جنيه بفائدة قدرها 12.5%، ثم انخفض المبلغ إلى مئة وخمسة وعشرون مليون جنيه بفائدة قدرها 5 % ونتيجة لعجز تونس عن تسديد ديونها اضطرت إلى منح عدة امتيازات للدول الأجنبية⁴.

يمكن القول أن الحركة الإصلاحية في تونس ارتبطت بالمشكلة المالية التي نشأت بسبب إسراف البايات وعجز ميزانية الدولة عن مسايرة ما تطلبت وجوه الإصلاح المختلفة من نفقات خاصة. خاصة بعد انتشار الجماعات والأمراض، وانتهى الأمر بارتباط تونس بالدول الأجنبية بسبب الديون التي تراكمت عليها ، وأدى ذلك إلى الإشراف المالي عن طريق لجنة دولية وبذلك مهد الطريق لاحتلال تونس⁵.

¹ حلمى محروس إسماعيل : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ج1، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004، ص242

² نفسه، ص 243 .

³ شوقي عطا الله الجمل وآخرون: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر 2، دار الزهراء ، الرياض ، 2002، ص276

⁴ حلمى محروس إسماعيل : المرجع سابق ، ص، 244.

⁵ شوقي عطا الله الجمل ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المرجع سابق ، ص 276 .

المطلب الثاني: التنافس الاستعماري على تونس

كانت تونس محل أطماع كل من فرنسا وإيطاليا وأنجلترا ، بسبب موقعها الجغرافي ، وصلاحيات سواحلها لإقامة موانئ هامة عليها . ففرنسا سعت منذ استيلائها على الجزائر إلى تأمين حدودها خاصة من الناحية الشرقية ، وحاولت بسط نفوذها على تونس¹ ، فاستغلت الأزمة المالية وتراكم الديون الأجنبية على هذه الأخيرة وأخذت تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحجة حرصها على مصالحها² ، فصممت على أن لا تسمح للباب العالي باسترجاع نفوذه في الإيالة وأن لا تعترف له بأي حقوق فيها ، فكانت ترسل أسطولها للمياه التونسية لمنع العثمانيين من التدخل ، وأحيانا تهدد بلغة سياسية عنيفة واحتج الباب العالي أن تونس ولاية تابعة له تسك فيها النقود باسم السلطان ، وتلقى الخطب في الجوامع باسمه ، واستندت الدولة العثمانية إلى عدة حوادث أظهر فيها الباي ولأته للسلطان كتنديمه معونة عسكرية في حرب القرم (1853 1856م) وإصدار الباب العالي مراسيم بتعيين الولاة الذين تعاقبوا على الحكم في تونس ، أما فرنسا فقد استندت إلى عدة حجج تثبت استقلال اليايات عن السلطان العثماني ، كإبرام الباي معاهدة مع ملوك سردينيا وصقلية عام 1833 م³ ، وأقنعت الباي أنها عازمة على حماية هذا الاستقلال ، لكن بريطانيا رفضت هذه السياسة من أجل المحافظة على الامتيازات التي منحتها لها الدولة العثمانية ، وظهرت هذه السياسة الإنجليزية عندما قام أحمد باي برحلة إلى لندن سنة 1846 م فرأت الحكومة البريطانية أن تكون استقبالات الباي الرسمية بحضور السفير العثماني رمزا للتبعية⁴ .

إيطاليا : كان لإيطاليا جالية كبيرة في تونس ، كما أن موقع تونس يجعلها أقرب إلى إيطاليا من الدول الأخرى ، ولذلك كانت ترى بأنها أحق بتونس من فرنسا ، وكانت ترغب في الاستيلاء عليها وتأسيس مستعمرة بها ، وأن استيلاء أي دولة أخرى عليها يهدد إيطاليا بشكل مباشر .

وقد تشجعت في هذا الاتجاه اثر هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا سنة 1870 م ، وفي عام 1876 حصلت إيطاليا على تأييد النمسا ، ومنذ ذلك الوقت أخذت توطد أقدامها في البلاد وتحاول قطع الطريق على

¹ أحمد إسماعيل راشد : تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، موريتانيا ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، 2004 ، ص 91 .

² محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب : تاريخ العرب الحديث ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1989 ، ص 81 .

³ إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة إفريقيا) ، ج 2 ، دار المريح ، الرياض ، 1993 ، ص 97 .

⁴ شوقي عطا الله الجمل : المغرب العربي الكبير ، المرجع السابق ، ص 301 .

فرنسا من خلال بذل الإعانات للمدارس الإيطالية في تونس ، ونشر الدعاية المعادية لفرنسا بين التونسيين ، وتمكنت إحدى الشركات الإيطالية من الحصول على امتياز سكة حديد حلق الواد¹ .

ومن هنا يتضح لنا أن التنافس كان على أشده بين مختلف الدول الأوروبية ، فكل واحدة كانت تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها وحماية مصالحها في المنطقة .

المطلب الثالث: القضية التونسية في مؤتمر برلين 1878 م

انعقد مؤتمر الدول الكبرى في برلين، برئاسة بسمارك (bismarck) المستشار الألماني في سنة 1878م، ودارت المساومات بين ممثلي هذه الدول على اقتسام ممتلكات الرجل المريض فاتفق على أن لا تعارض بريطانيا أي تدخل فرنسي في المنطقة² ، وأعلن وزير خارجيتها أن تونس امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي وأقر مبدأ ترك حرية التصرف لفرنسا فيها مقابل موافقة فرنسا على احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص ، وتردد الوزير البريطاني في إبداء موافقته كتابيا ، ثم عاد فأعلن بصورة سريعة : "أن افعلوا في تونس ما ترونه ملائما فمن المستحيل بقاء النظام الحالي في تونس ، وعلى فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد"³ .

ولم تبقى من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في المنطقة سوى إيطاليا، فحاولت أن تحول دون معارضتها، فأشارت إلى أنه في وسع إيطاليا أن تحتل طرابلس فتجد فيها خير العوض عن أطماعها في تونس، وأن فرنسا لن تعترض عليها إذا أقدمت على هذا العمل⁴ . وحذرهما في الوقت نفسه وأندرتما بأنها على استعداد لدفع أي اعتداء إيطالي على تونس بالقوة ، ولكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي بشدة في المنطقة ، وأرسلت ممثلا بارعا إلى هذه الأخيرة لإقناع الباي بقبول الحماية الإيطالية أو بالتنازل عن بتزرت ، أو بإعلان هذه الأخيرة ميناء حرا، ولكن الباي رفض كل ذلك ، فلوست إيطاليا عام 1878 م قنصلا مصحوبا بقوة عسكرية للتأثير في الباي.

وتمكن هذا القنصل من حمل الباي على رفض مشروع حلف دفاعي عرضته عليه فرنسا في صيف عام 1879 ، وبدأت إيطاليا حملة دعائية قوية ضد فرنسا في شمالي إفريقيا ، ودب الذعر في تونس اثر انتشار هذه

¹ حلمي محروس إسماعيل : مرجع سابق، ص 245 246

² شوقي عطا الله الجمل وآخرون: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع سابق، ص 276

³ إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع سابق، ص 348349 .

⁴ شوقي عطا الله الجمل وآخرون : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المرجع سابق ، ص 277 .

الأخبار والشائعات، فقد ذكرت بعض الصحف الأجنبية أن إنجلترا أهدت تونس إلى فرنسا، فلجأ الباي إلى القنصلية مستفسراً وحينها استغل القنصل البريطاني الفرصة وحاول أن يؤكد للباي حرص بلاده على صيانة استقلال تونس، وشجع اتصالاً إيطاليا وبريطانيا الباي للوقوف في وجه مطامع فرنسا، مدعين أن فرنسا تريد إرهابه فقط ولكن حالتها الداخلية لا تسمح لها بالقيام بمغامرات، إلا أن الحكومة البريطانية لم تؤيد سياسة قنصلها المنفردة، فأتمت خدماته بعد عام إرضاء لفرنسا¹.

كما شجعت ألمانيا فرنسا على احتلال تونس وذلك لإبعاد الفرنسيين على المطالبة بالألزاس واللورين الذين خسرتهم في سنة 1870². وقد تأخرت فرنسا لتطبيق مشروعها الاستعماري مدة ثلاثة سنوات، ويرجع ذلك إلى ترددها في أن تتخاصم مع إيطاليا وتضعف بهذه الطريقة مركزها في السياسة القارية³. وهكذا بدأ المشروع الفرنسي في استعمار البلاد التونسية يتضح منذ سنة 1878 بأنه احتلال عسكري لإعلانها محمية فرنسية، ومن ثمة استعدت فرنسا دبلوماسياً وعسكرياً للحملة على تونس ثم تدخلت لفرض حمايتها عليها⁴.

وبذلك تقرر عن هذا المؤتمر اعتراف الدول الأوروبية بسيادة فرنسا على تونس، مقابل عدة تنازلات منها السماح لبريطانيا باحتلال جزيرة قبرص، وإيطاليا باحتلال طرابلس، أما ألمانيا شجعت فرنسا على احتلال تونس وذلك لإبعادها على المطالبة بالألزاس واللورين.

المبحث الثاني: الحماية الفرنسية على تونس 1881: اتخذت سياسية فرنسا في تونس مسارا مختلفا عن سياستها عند احتلالها للجزائر، والتي كلفتها خسائر باهظة مادية وبشرية، فلجأت إلى استعمال صيغة جديدة تمثلت في الحماية. بموجبها تحكم البلاد حكم اغير مباشر بواسطة إبقاء السلطة التقليدية في وظائفها ولكن بمراقبتها عن كثب.

1 إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر ، المرجع سابق ، ص،350

2 زكرياء سليمان بيومي : العرب بين القومية والإسلام ، ط1 ، دار القاهرة ، القاهرة ، 2002 ، ص ، 224 .

3 جلال يحيى : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2010 ، ص ، 341 .

4 خليفة الشاطر وآخرون : تونس عبر التاريخ ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال ، ج3 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 2005 ، ص 20 .

المطلب الأول: سير الحملة

أعدت فرنسا حملة ضخمة لغزو تونس وفرض الحماية عليها ، وسعت إلى إيجاد مبررات لهذه الخطوة ، فأثارت مشكلة القبائل على الحدود التونسية الجزائرية ، وضخمت هذه المشكلة بحيث أظهرت أن أمر هذه القبائل (قبائل خمير) قد أفلت من يد حكومة الباي ، وأنها منذ زمن طويل تشق عصا الطاعة على حكومته ولا تخضع لسلطانها ، وتشن غارات باستمرار على المدن والقرى الجزائرية القريبة ثم تفر إلى قواعدها في الجبال التونسية مما كبد الفرنسيين خسائر جسيمة¹ ، ومبرر آخر يتعلق بالأوضاع الدولية والذي تمثل في ازدياد النفوذ الإيطالي في تونس ، بالإضافة إلى تقرب التونسيين من حركة الجامعة الإسلامية التي كان يتزعمها السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909 م) ، وحرصت فرنسا على إعطاء الحملة الطابع التأديبي² ، فقامت منذ سنة 1880م بمحشد قواتها على الحدود التونسية ، وقامت بسلسلة إجراءات ممهدة للخطوة تمثلت في إعداد الرأي العام الفرنسي لها³ ، سواء في فرنسا ذاتها أو في الخارج لاستقبال ما تنوي القيام به من أعمال ضد تونس حتى لا يكون الأمر مفاجئاً لأحد ، وكانت فرنسا قد عرضت في فبراير 1879 م على الباي محمد الصادق عن طريق قنصلها في تونس " روستان" (roustan) مسودة لمعاهدة الحماية والتي اقترحت أن يوقع عليها الباي بطريقة ودية لكن هذا الأخير رفض توقيعها مما دفع "روستان" (roustan) إلى أن يطلب من حكومته إرسال بعض قطع أسطولها للمياه التونسية و إتباع أسلوب التهديد لعل هذا يقنع الباي بالعدول عن معارضته⁴ .

في مارس 1881 م ، قررت الحكومة الفرنسية بقيادة "جول فري" (jules ferry) احتلال البلاد التونسية وتم إعداد مخطط متكامل بمراحله العسكرية والدبلوماسية وتبريراته ، وتمثلت الخطوة الأولى في احتلال شمال البلاد وفرض معاهدة الحماية على الباي ، ثم تستكمل الخطوة الثانية بالسيطرة على كامل البلاد ، واستند تبرير الحملة بتأمين الحدود الجزائرية التونسية من غارات قبائل الشمال التونسي على الجزائر ، وبعد الاستعداد استغلت الحكومة الفرنسية المناوشة الحدودية ليومي 30 و31 مارس 1881 م بين جنود فرنسيين وبعض التونسيين من قبائل خمير⁵ ، التي اقترفت بعض أعمال السرقة البسيطة المعتادة بين الرعاة حيث قدم أبناء الجالية الفرنسية في تونس مذكرة إلى حكومتهم بتاريخ 14 مارس 1881 م تشكو فيها حكومة تونس وتطالب

¹ شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير، المرجع سابق، ص306

² محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط2، دار النفائس ، بيروت، 2008، ص449

³ حلمي محروس : المرجع سابق، ص249

⁴ شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير ، المرجع السابق، ص306

⁵ خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص20، 21

بالتدخل لحماية حقوقهم وأموالهم وكرامتهم¹، ويشير محمد عبد الله عودة في كتابه تاريخ العرب الحديث: أن قبائل الكرومين* الموجودة في غرب تونس هاجمت الحدود الجزائرية، وتذرعت فرنسا بأن الوضع أصبح لا يحتمل وأن الجرائم والاعتداءات ترتكب كل يوم²، واتخذت فرنسا من هذه الحوادث حجة لاحتلال تونس وادعت بأن هدفها تأديب هذه القبائل فقط، وعندما سمع الباي بجداث توغل القبائل والموقف الفرنسي من الحادث أمر بالتحقيق مقترحا معاقبة الجناة بإرسال قوات تونسية لمحاسبتهم غير أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك، وأصررت على معاقبة المعتدين بنفسها، وأخذت تحشد الجيش الفرنسي على الحدود التونسية، فاضطر الباي إلى إخبار السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1909م) بمجريات الأمور مطالبا الباب العالي بالقيام بدور فعال وسريع لإيقاف القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية، وبذلك أخذت هذه المسألة المحلية طابعا دوليا³.

في 6 أبريل 1881 م تم إبلاغ الباي بأن القوات الفرنسية ستعبر الولاية وتطلب معاونته لانجاز مهمتها، وكانت فرنسا قد أعدت لهذه الحملة نحو خمسة وسبعون ألف جندي بقيادة الجنرال "فورجيمول" وخصصت لنفقاتها خمسة ملايين ونصف مليون من الفرنكات⁴.

في 24 أبريل 1881 م اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس في اتجاهين أحدهما نحو الشمال هدفه قبائل الكرومين، والثاني نحو إقليم الكاف⁵، في حين نزلت قوات أخرى في ميناء بترت وتوجهت إلى قصر الباي محمد الصادق المعروف بقصر باردو، وقدمت إليه فرنسا نص المعاهدة التي أعدها "جول فري" (jules ferry) لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا والتي وصفت الاحتلال بأنه مؤقت. واحتجت الدولة العثمانية على هذا التدخل باعتبار تونس جزء من أملاكها، وأرسلت مذكرة بهذا المعنى إلى فرنسا وإلى الدول الأوروبية ولكن لم يأخذ باحتجاجها وثبتت فرنسا أقدامها في البلاد⁶.

¹ محمد عصفور سلمان: (الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها)، مجلة ديانة، العدد 56، 2012، ص4،

² محمد عبد الله عودة: المرجع سابق، ص83

³ محمد عصفور سلمان: المرجع سابق، ص5

⁴ حلمى محروس إسماعيل: المرجع سابق، ص249

*قبائل الكرومين: قبائل بربرية تحفظ بطابعها القبلي وبحريتهم في التنقل، ولم يربطهم بالعاصمة سوى خيط واهن من الولاء. انظر حلمى محروس:

المرجع نفسه، ص249

⁵ جعفر عباس حميدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، 2002، ص192،

⁶ محمد سهيل طقوش: المرجع سابق، ص449

المطلب الثاني: معاهدة باردو 1881م

تشكل معاهدة باردو أو معاهدة قصر السعيد الموقعة سنة 1881م بين حكومة فرنسا ومحمد الصادق باي، بداية الاستعمار الفرنسي لتونس وفرض سيطرته عليها. ففي 12 ماي 1881م وقع الباي محمد الصادق مرغما معاهدة باردو مع الجيوش الفرنسية المحتلة¹، تضمنت لتونس استقلالها الداخلي تحت حماية فرنسا².

ورغم أن هذه المعاهدة لم تذكر كلمة الحماية صراحة إلا أنها كانت حماية فعلية في تاريخ الاحتلال الفرنسي، وقد استهدف واضع هذا النظام أمريني :

- أولا: إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقضي على كيان الدولة المحمية بالضم.

- ثانيا: إقناع المعارضة الداخلية في فرنسا بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة لأن مميزات الحماية أنها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على الإصلاحات الإدارية والاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية³. وتضمنت هذه المعاهدة عدة بنود منها:

البند الأول: تتعهد الحكومة الفرنسية بحماية الباي وأسرته وتقديم المساعدة له مقابل عدم عقد الباي أي اتفاق مع دولة أخرى دون استشارة الحكومة الفرنسية.

البند الثاني: تقوم فرنسا بالاستيلاء على الأماكن الضرورية التي تراها مناسبة لاستتباب الأمن على أن هذا العمل لا يقع تحت ما يسمى احتلال.

البند الثالث: تتولى فرنسا ممارسة العلاقات الخارجية التونسية وحماية المصالح التونسية ومصالح الرعايا التونسيين في الخارج.

البند الرابع: يمثل فرنسا في تونس وزير مقيم يتمتع بسلطة تنفيذية ويكون بمثابة وسيط بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع الشؤون الإدارية⁴.

البند الخامس: تتعهد حكومة الباي بمنع إدخال الأسلحة والذخائر الحربية إلى جربة والموانئ الساحلية .

¹ عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيد، سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، 1975، ص6،

² الأمير شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق، حسن السماحي سويدات، ط1، دار ابن كثير، 200، ص303

³ رأفت غنيمي الشبخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية (1416-1996)، ط1، دار الثقافة، القاهرة، 1992، ص9، 94

⁴ ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص238 239

البند السادس : ترحل القوات الفرنسية عن تونس عندما تتفق السلطتان الفرنسية والتونسية ،على أن الأمور عادت إلى مجراها الطبيعي وزال الخطر الذي كان يهدد البلاد^{1*}.

وكان للمعاهدة أبعاد سياسية واقتصادية فمن الناحية السياسية أكدت هذه المعاهدة المعاهدات السابقة التي ربطت تونس بفرنسا سلفا ،وأتاحت للقوات الفرنسية العسكرية احتلال المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالبلاد. أما من الناحية الاقتصادية، تزايد النفوذ الفرنسي إن لم نقل تصدره لكل ما يهم اقتصاد تونس سواء على مستوى التوجهات أو على صعيد الإنتاج والتبادل والاستهلاك².

رفض الشعب التونسي هذه المعاهدة وأبدى مقاومة عنيفة ضد المستعمرين وكانت القبائل التونسية التي تقطن في المناطق الجنوبية أول من أعلن الثورة خاصة القيروان ،وامتدت لتشمل المدن التونسية الأخرى صفاقس وقابس وقفصة وغيرها وكان أبرز قادتها علي بن خليفة^{3**}. ومن أهم المعارك معركة بن بشير 30 أبريل 1881م وقعت بين قبائل خمير والقوات الفرنسية ،و استشهد فيها الكثير من التونسيين حوالي 150 شهيد وظهر فيها التفوق المطلق لقوة النار الفرنسية أمام شجاعة المقاتلين التونسيين ونظرا لعدم تكافؤ القوتين في العدة والعدد فشلت هذه الثورات⁴.

المطلب الثاني: معاهدة المرسى الكبير 1883م تكتفي فرنسا بقيود معاهدة باردو وفرضت على علي باي معاهدة جديدة سميت بمعاهدة المرسى الكبير*،عمقت هذه الاتفاقية الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية بعد استتباب الأمن وتراجع حركة المقاومة.

في 8 جوان 1883 م وقع علي باي على معاهدة المرسى الكبير ،هذه الأخيرة كرس رسميا الحماية الفرنسية ونقلت السلطة إلى المقيم العام الفرنسي⁵،وموجبها فقدت تونس استقلالها الداخلي والخارجي،ونصت

¹ يحي بوعزيز: الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 37

² أحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 182. 183.

³ أحمد إسماعيل راشد: المرجع سابق، ص 97

⁴ خليفة الشاطر وآخرون: المرجع سابق، ص 23

*أنظر الملحق رقم (1)

**أنظر الملحق رقم (2)

⁵ عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج 1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، دس، ص 817

أيضا على أن تقوم الحكومة الفرنسية بالإصلاحات التي تراها مناسبة، كما حددت الاتفاقية مداخل البياي¹. وتمتع المقيم الفرنسي بموجب تلك المعاهدة بحق تقديم النصائح للباي، وبموجب المرسوم الجمهوري الفرنسي الصادر في 1884م، أصبحت له سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة وعدت أوامر البياي غير نافذة إن لم يصادق عليها المقيم. وتأسس مجلس الشورى سنة 1890 م ليحل محل المجلس الكبير الذي حل عام 1864م لينظر في شؤون المالية وعين المقيم العام أعضاء هذا المجلس من بين أصحاب الشركات التجارية والمزارعين وأعضاء المجالس البلدية، كما عين سنة 1907م عدد من التونسيين كأعضاء في هذا المجلس بحيث أصبح عدد التونسيين في المجلس 18 عضوا، ومنح الفرنسيين حق انتخاب ممثلهم البالغ عددهم 36 عضو وانقسم المجلس إلى قسمين واحد فرنسي وآخر تونسي يجتمع كل منهما وحده، ثم ألغي هذا المجلس ليحل محله المجلس الكبير وانقسم هو الآخر إلى قسمين ضم القسم الفرنسي 44 عضو والتونسي 18 عضو وطرأت عدة تغييرات على هذا المجلس عبر السنين، ونظرا لتوتر العلاقات بين التونسيين والفرنسيين بحجة تساهل الحكومة الفرنسية نحو المطالب التونسية توقفت أعمال المجلس سنة 1951 م²

ونخلص في النهاية أن فرنسا قد انتهزت وقوع مناوشات على الحدود بين قبيلتين جزائرية وتونسية لغزو تونس، بدعوى تأديب تلك القبيلة. وفرضت على البياي محمد الصادق معاهدة باردو في 12 ما ي 1881م. فقدت تونس بموجبها استقلالها الخارجي. وفي 8 جوان 1883 م أجبر البياي علي الرا بع على توقيع معاهدة المرسى الكبير التي كرست الحماية ونقلت السلطة للمقيم العام. وفي فترة احتلالها لتونس سيطرت فرنسا على كافة الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نلاحظ أن الامتيازات التي منحتها تونس للدول الأجنبية جعلتها تتدخل في شؤونها الداخلية بحجة حماية مصالحها في المنطقة، واشتد بذلك التنافس بين الدول الأجنبية، مما أدى

¹ أحمد إسماعيل راشد: المرجع سابق، ص97

² إسماعيل احمد ياغي: المرجع سابق، ص102

*أنظر الملحق رقم (3)

إلى عقد مؤتمر برلين 1878م الذي أقر بأن تكون تونس من نصيب فرنسا ،هذه الأخيرة جهزت حملة لغزو تونس وفرضت عليها معاهدة سميت بمعاهدة باردو 1881 م والتي بموجبها فقدت تونس استقلالها الخارجي وكرست هذه المعاهدة بمعاهدة أخرى سميت بمعاهدة المرسى الكبير 1883 م ،فقدت تونس بمقتضاها استقلالها الداخلي والخارجي.

الفصل الثاني

بدأ الكفاح السياسي في تونس عام 1884م متزامنا مع بعض المقاومات الشعبية، وقد ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في تطوير وإنضاج الوعي الوطني التونسي واتجاهه نحو العمل السياسي ، وقد تخفى الكفاح السياسي في بدايته وراء واجهات ثقافية كالجمعيات والمدارس والصحف التي شكلت الروافد الأولى التي استند عليها تشكل الحركة الوطنية التونسية والتي لعبت دورا هاما في نشر الثقافة السياسية لدى الشباب التونسي وفي الدفاع عن مصالح التونسيين ومحاربة الاستعمار الفرنسي.

وسيكون هذا موضوع دراستنا في هذا الفصل المعنون "دور الصحافة والجمعيات الأدبية والعلمية في مواجهة الاحتلال"، والذي قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول : الصحافة حيث ظهرت العديد من الصحف خلال هذه الفترة مثل جريدة الحاضرة، الأخبار جريدة الزهراء، جريدة سبيل الرشاد ،لسان الحق وغيرها ، كان لها دور كبير في توعية الشعب التونسي ، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الجمعيات الثقافية التي لا تقل أهمية عن الصحف مثل :جمعية العروة الوثقى، المدرسة الصادقية، الجمعية الخلدونية، جمعية قدماء الصادقية.

المبحث الأول : الصحافة

احتلت الصحافة في الحياة الثقافية التونسية مكانة مرموقة، وقد استعملت الصحافة السياسية والأدبية اليومية والأسبوعية والشهرية كأداة لنشر الأفكار الجديدة والتعبير عن آراء المناضلين واقتصروا في دراستنا لها على ثلاثة نماذج من أجل إيضاح الدور الذي لعبته الصحافة في مواجهة الاستعمار:

جريدة الحاضرة 1888م

جريدة الزهراء 1890م

جريدة سبيل الرشاد 1901م

المطلب الأول : جريدة الحاضرة 1888 م

بعد إقامة نظام الحماية بسنوات بادرت مجموعة من المثقفين الشباب بتشكيل الحركة البرجوازية لمدينة تونس كجمعية للدفاع عن الهوية الإسلامية واعتراض تجاوزات الحماية أشرفت عليها شخصيتان سوف يكون لهما دور بارز في تحريك الانطلاقة المطلبية التونسية هما البشير صفر وعلي باش حمبة.

قامت هذه الجمعية بإصدار جريدة أسبوعية باللغة العربية سميت بجريدة الحاضرة في 2 أوت 1888 م¹، تولى إدارتها المرحوم علي بوشوشة وهو من خريجي المدرسة الصادقية وقد دعم البشير صفر الذي أصبح زعيم الحركة الإصلاحية الثاني وأبو النهضة الوطنية بعد الرائد الأول خير الدين التونسي وأصبح مقر الجريدة هو النادي الذي يجتمع فيه أركان الحركة الإصلاحية، وأركان العروة الوثقى البشير صفر والشيخ السنوسي والشيخ سالم بوحاجب، وبدأت تلك المجموعة التي اتخذت من جريدة الحاضرة صوتا لها بشن الحملات على السلطات الاستعمارية والتنديد بمحاولة إدماع الشعب العربي في تونس، وتذويبه في بوتقة الفرنسة، والقضاء على المقومات الوطنية والحضارية للشعب التونسي².

¹ أحمد عبيد: التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية، الجزائر، تونس، المغرب، ط1، ابن الندم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 175

² الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية "رؤية شعبية قومية جديدة"، ط2 دار المعارف للطباعة والنشر، ص 33

وكان أسلوب الجريدة يشبه أسلوب جريدة الرائد التونسي قبل انتصاب الحماية ، فافتتاحيات الشيخ محمد السنوسي كانت تكتسي طابعا أخلاقيا واضحا وكتابته كانت تستند إلى شواهد مستمدة من القرآن والسنة ودواوين الشعر العربي، وكانت مقالاته تحمل مثل هذه العناوين : الوحدة، الثقة، الحكمة، وكانت ترمي دائما إلى أغراض مثالية. أما فصول علي بوشوشة فكانت تحوم حول الأوضاع السياسية وتستقي مادتها من الصحف الأوروبية الكبرى، وتعلق على ما يرد فيها من أنباء، ولقد انتشرت جريدة الحاضرة انتشارا واسعا في الأوساط التونسية، وذلك بفضل رعاية الشيخ سالم بوحاجب، كما أن إدارة الحماية لم تناهضها نظرا إلى ما كانت تمتاز به من لهجة معتدلة وبناء على ما كان للحضارة الأوروبية من تأثير على مسيرتها ومحرريها وبالعكس فقد تعرضت الجريدة لتهجمات الوطنيين من أمثال: عبد الرحمان الصنادلي صاحب جريدة الزهرة¹.

المطلب الثاني : جريدة الزهرة 1889 م

في سنة 1889 م برزت إلى الوجود جريدة عربية إسمها الزهرة أصدرها عبد الرحمان الصنادلي الذي درس بمصر، وتخرج على يد الشيخ محمد بيرم الخامس التونسي الذي استقر بالقاهرة بعد هروبه من اضطهاد الفرنسيين وأصبح قدوة لرجال المغرب العربي الفارين من قبضة الاستعمار وقد ساهمت هذه الجريدة في فضح سلطات الاحتلال².

واشتهر عبد الرحمان الصنادلي بنقده اللاذع للإدارة الفرنسية والمشرفين عليها وكل ما قامت به من أعمال في الإيالة، وسرعان ما نجحت الجريدة نجاحا باهرا وجلبت عددا كبيرا من قراء الحاضرة، التي أصبحت تعتبر جريدة شبه رسمية ولكنها عطلت في سنة 1896 م، إلا أن تأثير جريدة الزهرة كان إيجابيا حيث أعاذت الحماس إلى رجال الإصلاح المعتدلين وبالخصوص من جماعة الحاضرة ، فما إن تعطلت جريدة الصنادلي حتى قرر المصلحون وعلى رأسهم البشير صفر تطبيق أفكارهم الإصلاحية خصوصا وقد وجدت تلك الأفكار أذانا صاغية لدى المقيم العام "روني" الذي شجع على إنشاء الجمعية الخلدونية سنة 1896 م³.

المطلب الثالث : جريدة سبيل الرشاد 1901 م

¹ أحمد القصاب : تاريخ تونس المعاصر، 1881-1956، تعر، حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص 327-328

² الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 33

³ أحمد القصاب : المرجع السابق ص 329

في سنة 1901م أصدر عبد العزيز الثعالبي* جريدة سماها جريدة سبيل الرشاد¹، من طلبة جامع الزيتونة ومعهد الخلدونية ومن الملازمين للشيخ سالم بوحاجب والأستاذ بشير صفر²، ثم ما لبث أن عطلها ورحل عن طريق مصر إلى الأستانة، واتصل هناك بجمال الدين الأفغاني، ورجع إلى تونس وهو يحمل هما يدفعه إلى بذل جهد لتغيير الذهنيات السائدة التي تعتمد الخرافة وذلك بإعمال العقل لعله يبذل الإنسان وهاجم التخلف في معاقلة هجومها لا هوادة فيه، والتفت حوله عصابة من الشباب التونسي يحدثهم عن أفكاره دون مصانعة ولا حساب أو خوف، وأخذ يهز المجتمع التونسي ولما بلغ نبأه الشيوخ أثاروا عليه الحق العام، فأقيمت عليه دعوى كانت الأولى من نوعها في تاريخ تونس الحديث، سجن على إثرها فخرج من سجنه أصلب عوداً³.

وما يمكن الإشارة إليه في الأخير أن هذه الوفرة في الصحف دلالة واضحة عما يعمل في صدور التونسيين من ثورة ونهضة، لكن في سنة 1912م جاءت الأحكام العرفية التي أصبحت فيما بعد هي الحالة الطبيعية في تونس وعلقت معها كل المطبوعات التونسية ما عدا جريدة الزهرة، لكن بعد الحرب العالمية الأولى انتعشت الصحافة من جديد لتواكب الصحوة السياسية في فترة العشرينات⁴، وتساهم في تغيير ذهنيات عدد لا يستهان به من التونسيين⁵.

المبحث الثاني : الجمعيات الثقافية

كانت التغييرات التي أفرزها نظام الحماية على البنيات التقليدية قد أدت إلى ميلاد شريحة اجتماعية مرتبطة بأصالتها ومتطلعة على الغرب بتكوينها تسعى إلى الإشراف على ترقية مجتمعتها المستعمر، وفي هذا السياق بادرت النخبة التونسية إلى تنظيم نفسها في شكل جمعيات وطنية ذات طابع ثقافي واقتصرتنا في دراستنا لها على ثلاث نماذج : جمعية العروة الوثقى 1882م، الجمعية الخلدونية 1896م، جمعية قدماء الصادقية 1905م.

المطلب الأول : جمعية العروة الوثقى 1882م

¹ عبد العزيز الثعالبي : المرجع السابق، ص 9

² الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 33

³ عبد العزيز الثعالبي : المرجع السابق ص 9

⁴ خير الدين شتره: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية، 19001939، دار البصائر، 2009، ص 54

⁵ الهادي التيمومي : تونس 1956 1987، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2006، ص 13

*أنظر الملحق رقم (4)

انتظم التونسيون في حركات وتنظيمات وجمعيات وأحزاب مختلفة بهدف تحرير بلادهم من الاحتلال منها حركة العروة الوثقى¹، التي أسسها سنة 1882 م المرحوم المناضل والإصلاحي الكبير جمال الدين الأفغاني*، وكان هدف هذه الحركة تحرير العالم الإسلامي وتوحيده²، ولا نستطيع أن نحدد بدقة متى بدأ هذا الاتصال بين جمال الدين الأفغاني وبين أحرار تونس³، ولكن انضم إليها العديد من المناضلين التونسيين من أمثال الشيخ محمد بيرم الخامس، وفي سنة 1882 حكمت السلطات الاستعمارية الفرنسية في تونس على الشيخ محمد السنوسي بالنفي فسافر إلى القاهرة، وقد تعرف على أهداف جمعية العروة الوثقى أثناء إقامته في القاهرة عن طريق الشيخ محمد بيرم، وقد عاد بعد إقامته في المنفى قرابة السنة، وفي سنة 1883 م بدأ يعمل وينشر مبادئ العروة الوثقى⁴، ولقيت هذه الجمعية إقبالا شديدا في تونس⁵.

في شهر نوفمبر 1884 م قام الشيخ محمد عبده بزيارة لتونس استمرت أربعين يوما وعقد اجتماعات تنظيمية بأعضاء الجمعية الذين انخرطوا فيها، واستطاعوا أن يشرحوا للشيخ محمد عبده الآلام التي يعيشها التونسيون من جراء السياسة الاستعمارية المتعفنة، وبمغادرة الشيخ محمد عبده تونس شعر بارتياح كبير لما وجد عليه أعضاء العروة الوثقى من التونسيين من تحمس لرسالة الجمعية. وإيمان لا يتزعزع بضرورة توحيد الأمة العربية والمسلمين⁶.

وكان لجمعية العروة الوثقى التي أسسها جمال الدين الأفغاني تأثير كبير على المدارس والجمعيات التونسية مثل المدرسة الصادقية التي أسسها خير الدين التونسي سنة 1875 لتدرس العلوم الدينية في إطار عربي⁷.

¹ هشام سوادى هشام : تاريخ العرب الحديث 15161918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ط 1 ، دار الفكر، عمان، 2010، ص ص 176 177

² الطاهر عبد الله : المرجع السابق ، ص 31

³ عبد العزيز الثعالبي : المرجع السابق ، ص 328

⁴ الطاهر عبد الله : المرجع السابق ، ص 31

⁵ عبد العزيز الثعالبي : المرجع السابق ، ص 328

⁶ الطاهر عبد الله : المرجع السابق ، ص 32

⁷ محمد مورو : بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1496 1996 الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم ، المختار الإسلامي للطبع والتوزيع ، القاهرة، 1992، ص 28

*جمال الدين الأفغاني: مفكر إسلامي ومصلح ديني سياسي اجتماعي وصاحب دعوة لتحرير الأمة الإسلامية من الاستعمار ولقيام الجامعة الإسلامية على أسس دستورية، أصدر مع محمد عبده مجلة العروة الوثقى لإيقاظ المسلمين ومهاجمة الاستعمار والدعوة للجهاد. توفي سنة 1897م تحت الرقابة الجبرية. أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص ص 231، 232.

بقصد التوفيق بين العلوم العصرية والتقاليد الإسلامية وأصدر في ماي 1875م قانون تأسيس المكتبة الصادقية ليشجع الثقافة العامة وزودها بالكتب وجمع فيها الكثير من الكتب المبعثرة في المدارس والجموع¹.

المطلب الثاني : الجمعية الخلدونية 1896 م

فتحت أبوابها سنة 1896 م وتعهدت أن تقدم لطلبة جامع الزيتونة ما يكمل ثقافتهم²، في شتى المعارف التقليدية والعصرية، وكان لجهودها الدور الكبير في تخرج العديد من التلاميذ الذين أسهموا في خدمة قضية بلادهم من خلال نشاطاتها التي أيقظت الهمم وحركت العاملين في الحقل الوطني وإعداده للتخلص من الحكم الأجنبي³، واستطاعت هذه الجمعية أن تخلق معارضة واضحة المعالم ضد الوجود الفرنسي في تونس⁴، مما جعلها جعلها محط أنظار رجال عموم إفريقيا الإسلامية وطلبة شمال إفريقيا بجميع بلدانه وأمصاره⁵، وقد كسبت دعم المقيم العام "روني مياي" الذي قام بتشجيعها ماديا ومعنويا باعتبارها جامعة شعبية مفتوحة في وجه الجميع وخاصة منهم طلبة جامع الزيتونة وتساعد على كسب الثقافة العصرية والإطلاع على مقومات الحداثة والتشبع بها، أما أساتذة الزيتونة فقد ساند بعضهم من المتفتحين أمثال بوحاجب هذا التوجه وعارض المحافظون منهم وجود هذه الجمعية حتى لا تزعجهم في نشاطهم التعليمي ولا تبعد الطلبة عن التكوين التقليدي أو تحولهم إلى أداة دعاية لحضارة الغرب، ونفس الموقف من الخلدونية اتخذته الشق المتصلب من المعمرين ولكن لأسباب أخرى إذ يرى زعيمهم "فيكتور دي كرنيار" أن هذه الجمعية ليست إلا مركز من مراكز الدعاية للجامعة الإسلامية المهادفة إلى توحيد المسلمين تحت راية السلطان للوقوف في وجه التوسع الأوروبي⁶.

وذلك ما كان يخشاه المعمرون المتشددون الذين كثفوا ضغطهم على المقيم العام حتى يتخلى عن دعمه للجمعية الخلدونية فتراجع بذلك نشاطها⁷.

¹ شوقي الجمل : المرجع السابق، ص 298 299

² محمد الهادي الشريف : تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تعر: محمد الشاوش .، ط3، دار سراس، تونس، 1993، ص 113

³ محمد علي داهش : في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004، ص 44

⁴ محمد عرابي نخلة : تاريخ العرب الحديث، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010، ص 125

⁵ الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 33

⁶ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق، ص 6566

⁷ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق، ص 6566

بعد أن كانت مركز إشعاعي ثقافي وإصلاحي ذات أثر كبير في الحياة الفكرية التونسية مما حدا بأحد المعمرين إلى القول¹: (إذا قدر أن تندلع ثورة في البلاد التونسية فإن هيئة أركانها تكون قد تخرجت من الخلدونية).

المطلب الثالث : جمعية قدماء الصادقية 1905 م

نشأت جمعية قدماء الصادقية على يد المحامي ذي الأصل التركي " علي باش حنية " كجمعية ذات التوجه العمراني بالمقارنة مع التوجه الإسلامي الإصلاحي الذي أراده البشير صفر للجمعية الخلدونية²، وقد استهدفت هذه الجمعية الدعوة إلى إدخال العلوم الحديثة وتأمين انتشارها في المدارس ، والتقى شبابها مع شباب جامع الزيتونة والجمعية الخلدونية ليشكلوا طلائع موحدة لمسيرة الكفاح السياسي والفكري الذي دعا إلى تحرير البلاد واستقلالها³، وقد بادر أعضاء الجمعية في الاحتكاك بالشعب بتنظيم محاضرات بالعربية في الأحياء لتلقين الجمهور معرفة حول مسائل عقلية مثل الصحة البدنية، أضرار الإدمان على السكر، المستهلكات الزراعية والصناعية ليمتد نشاطها إلى ميادين أخرى كالرياضة والمسرح والموسيقى. وكما خلص " جوليان " (فقد حددت النخبة التونسية من التعليم والتثقيف أولى مطالبها الوطنية)⁴.

ومن هنا يتضح لنا أن العمل السياسي في بدايته عبرت عنه الجمعيات والنوادي الثقافية، كجمعية العروة الوثقى 1882 م والجمعية الخلدونية 1896 م وجمعية قدماء الصادقية 1905 م، مثلت هذه الجمعيات وسيلة استفاد منها المناضلون لبسط نفوذهم داخل المجتمع التونسي من خلال تنظيم دروس ومحاضرات وندوات حول التاريخ والاقتصاد والسياسة والصحة وغيرها، بالإضافة إلى العروض المسرحية التي كانت تهدف إلى يقظة الأهالي.

خاتمة الفصل:

¹ خير الدين شترة : المرجع السابق، ص 52

² أحمد عبيد: المرجع السابق ، ص 176

³ محمد عرابي نخلة : المرجع السابق، ص 125

⁴ أحمد عبيد : المرجع السابق، ص 176

وما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن الصحف والجمعيات الثقافية كان لها دور كبير في توعية الشعب التونسي، فالصحف لعبت دورا هاما في شن الحملات الإعلامية على السلطات الاستعمارية، ووجهت نقدا لسياستها الإدارية في تونس وفضحت جرائمها في حق الشعب التونسي.

أما الجمعيات الثقافية كان لها دور كبير في المحافظة على الهوية العربية للشعب التونسي من خلال عروضها المسرحية وإلقاء المحاضرات، وكان لجهودها دور في تخرج العديد من التلاميذ الذين أسهموا في خدمة قضية بلادهم وقد لقيت هذه الجمعيات إقبالا كبيرا من التونسيين.

الفصل الثالث

شهدت تونس حركة وطنية حافلة بالنضال السياسي قادها وطنيون ضحوا بأنفسهم من أجل تحريرها. ويبرز دور هذه الحركة في تطور موقفها من السياسة الاستعمارية، وما أفرزته من تناقضات، و ما أحدثته الحربان العالميتان من تحولات دعمت حركات التحرر في سعيها لنيل الاستقلال ، وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن تحديد حركة النضال الوطني أثناء المدة المتراوحة ما بين (1907 1956 م) ، هذه الفترة شهدت بدورها بروز عدة أحزاب تجلت في:

حركة تونس الفتاة (1907 1912 م)

الحزب الدستوري الحر (1920 1934 م)

الحزب الدستوري الجديد (1934 1956 م)

وقد شكلت كل حقبة حلقة في سلسلة الحركة الوطنية.

وسيكون هذا موضوع دراستنا في هذا الفصل المعنون بحركة النضال الوطني (1907 1956 م) ، والذي قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول : التنظيمات السياسية للحركة الوطنية (1907 1934) كحزب تونس الفتاة، والحزب الدستوري الحر ، والحزب الدستوري الجديد هذه الأحزاب لعبت دورا هاما في الدفاع عن حقوق التونسيين ، ومحاولة إشراكهم في حكم بلادهم وتسيير شؤونها، وتناولنا في المبحث الثاني: الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها إلى غاية الاستقلال، وشهدت الحركة الوطنية خلال هذه الفترة تطورا كبيرا في مواقفها .

المبحث الأول : التنظيمات السياسية للحركة الوطنية (1907 1938 م)

تأثرت تونس تأثراً واضحاً بالتنظيمات السياسية في المشرق العربي خاصة في مصر، فظهرت بها عدة أحزاب سياسية ذات اتجاهات مختلفة تناهض الاستعمار. كحركة تونس الفتاة 1907م، الحزب الدستوري الحر 1920م، الحزب الدستوري الجديد 1934م .

المطلب الأول: حركة تونس الفتاة (1907 1912 م)

تعد حركة تونس الفتاة أول حركة مطلبية تونسية، تعمل بصفة علنية وبكل اعتدال، للتعبير عن طموحات التونسيين والارتقاء بهم من النشاط الثقافي إلى العمل المطلبية.

وتهيأت عدة ظروف لتأسيس هذه الحركة ، منها ما حدث في 24 مارس 1906م حين ألقى البشير صفر خطاباً بوصفه رئيس جمعية الأوقاف ، وكان ذلك بمناسبة تدشين مأوى العجزة (دار التكية) وبحضور المقيم العام " ستيفن بيخون " (stephen pichon) فنبه إلى تردي الأوضاع التونسية في مختلف الميادين وقدم جملة من الاقتراحات منها ما يتعلق بنشر التعليم والأخذ بيد الحرفيين وإعانتهم ، ولقى هذا الخطاب تجاوبا كبيرا حيث اعتبره المعمرون خطرا على الوجود الفرنسي في تونس أما المثقفون التونسيين فقد رحبوا بما جاء في الخطاب وساندوه، وأطلق على هؤلاء اسم الشباب التونسي¹.

في فيفري 1907م ظهرت جماعة الشباب التونسي إلى الوجود بإصدارها جريدة " التونسي " وكان من أبرز أعلامها علي باش حنبة ، وهي جريدة ناطقة باللغتين العربية والفرنسية ، وسهر هؤلاء على بث روح الانتماء القومي في بني قومهم ، والدعوة لإقامة دولة قوية وفعالة بكونها قائمة على القانون ، ترجمت هذه الدعوة بسلسلة من المطالب الإصلاحية في طي نظام الحماية تضمنتها افتتاحية التونسي منها:

مجانية وإجبارية التعليم الابتدائي مع تسهيل انتقال الأهالي للتعليم العالي ،إلغاء كل الفوارق في الأجور والتشغيل والتوظيف العمومي، وإصلاح النظام القضائي والجبائي².

¹ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق ،ص 67

² محمد الهادي الشريف : المرجع السابق ،ص 113

وفي سنة 1908 م قامت ثورة تركيا الفتاة (حزب الإتحاد والترقي) فغير الحزب اسمه إلى حزب تونس الفتاة¹.

لعب هذا الحزب دورا هاما في الفترة الواقعة بين سنتي (1907 1912 م)، وكان يتمتع بتأييد شعبي قوي. وساهم بشكل فعال في دفع طريق النضال إلى الأمام ومحاولة تنظيم الجماهير في إطار الحزب²، كما لعب الحزب دورا هاما في حادثة احتلال إيطاليا لليبيا سنة 1911 م، فقام هذا الحزب بتسهيل الاتصال بين الدولة العثمانية والمقاومة في طرابلس، و ساعد في تسلل الضباط والمتطوعين العثمانيين والمسلمين عموما إلى طرابلس³، ودعم المحاربين الليبيين بالأسلحة والذخائر الحربية⁴، وتعاضم الحقد على الجالية الإيطالية في تونس حتى إذا حدثت مشكلة الزلاج*، فعمت البلاد مظاهرة عنيفة تغلبت على الشرطة فتدخل الجيش الفرنسي و فرق الشعب بعد أن سقط من الجانبين 20 قتيلًا واستمرت المظاهرات في المدينة بعد ذلك، وتحوّلت إلى معركة بين الطليان والعرب كانت حصيلتها تسعة قتلى من الفرنسيين وخمسة من الطليان وإحدى وعشرين رجلا من قوات الأمن وحوالي ثلاثين تونسي عدا الجرحى من الطرفين⁵.

في فيفري 1912م وقعت حادثة الترامواي*، فترأس الحزب حركة مقاطعة تلك القطارات، وأصبحوا يدافعون عن مطالب المستخدمين التونسيين في تلك الشركة الأجنبية⁶، وكان من بين مطالبهم مساواة أجورهم بأجور العمال الأوروبيين فرفضت الشركة ذلك، بعدها قاطع التونسيين الترام (إضراب العمال)⁷.

¹ إسماعيل أحمد ياغي؛ تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ص 104

² الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 39

³ محمد مورو: المرجع السابق، ص 28

⁴ جعفر عباس حميدي: المرجع السابق، ص 195

⁵ عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص 12 13

⁶ محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 114

⁷ أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 100

* مشكلة الزلاج: مقبرة في ظاهر تونس الجنوبي الشرقي، اختلقت البلدية على ملكيتها، وحرص أهل تونس على أن تبقى وقفًا ففيها مقام سيدي بالحسن من القرن 6 للهجرة. أنظر عبد العزيز الثعالبي: مرجع سابق، ص 12

** حادثة الترامواي: دهست عربة ترامواي يقودها إيطالي طفلا تونسيا في باب سعدون. أنظر عبد العزيز الثعالبي: مرجع نفسه، ص 13

وكان ذلك بعد أن شعر العمال التونسيين باستغلالهم من قبل السلطات الاستعمارية دون أن تحقق لهم حقوقهم المشروعة¹، وتضامنت الجماهير مع العمال التونسيين وانقلب الإضراب إلى ثورة عارمة في تونس²، وكرد فعل قامت السلطات الفرنسية بحل الحزب وألقت القبض على زعمائه ، فأبعد علي باش حنبة وعبد العزيز الثعالبي إلى الأستانة واستمروا في مكافحة الحكم الفرنسي في شمال إفريقيا وقد نجح هؤلاء الزعماء في تأسيس هيئة بالأستانة لغزو شمال إفريقيا وتحريرها من الاستعمار الفرنسي من الأوروبيين³ ، وتم تنظيم فرقة بقيادة علي باش حنبة وتقرر إنزالها في شمال إفريقيا عن طريق الغواصات ليتم تحريرها من الاستعمار ولكن لم يقدر لهذا العمل أن يكتمل. في هذا الوقت استطاع الثعالبي أن يعود إلى تونس بعد الحرب العالمية الأولى واتجه إلى الرأي العام التونسي وأصدر كتابا بعنوان "تونس الشهيدة" ودعا فيها إلى تحرير تونس من الاستعمار وأنها قادرة على حكم نفسها بنفسها ، وأرادت فرنسا أن تطوق حركة الثعالبي ، فشجعت حركة شبيهة بحركة حزب الأمة في مصر أي الدعوة إلى الإصلاح قبل المطالبة بالاستقلال أو التعاون مع الفرنسيين أو غيرها ، وسميت تلك الحركة بالحزب الدستوري 1920 م⁴.

المطلب الثاني : الحزب الدستوري الحر (1920 1934 م)

حاول الشيخ عبد العزيز الثعالبي أثناء انعقاد مؤتمر السلام بباريس سنة 1919م طرح المسألة التونسية على المؤتمر، لكنه لم يظفر بتأييده. ولكي يثير اهتمام الرأي العام العالمي بالمسألة التونسية، أصدر في باريس كتابا شهيرا بعنوان "تونس الشهيدة"⁵.

فضح فيه دسائس الاستعمار الفرنسي وإجرامه في حق الشعب التونسي ، لكن من الغريب أن نعرف أن المستعمرين أتهموا الشيخ الثعالبي في دينه ورموه بالزندقة والخروج عن تعاليم الإسلام الحنيف واعتقلوه ، وعندما بلغ نبأ اعتقاله آذان الجماهير تحركت المظاهرات والإضرابات في البلاد وأخذت الجماهير تدمر المصالح الأجنبية وتهاجمها وتحت الضغط الشعبي الهائل أجبرت فرنسا على إخلاء سبيله فالتف حوله الشعب والطلّاع المثقفون ودعوا إلى تأسيس حركة وطنية تنظم النضال الوطني، فتأسس الحزب الدستوري الحر بزعامة الشيخ عبد العزيز

¹ عبد الملك خلف التميمي : أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية) ، دار البصائر ، الجزائر ، 2011 ، ص 156

² محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب : المرجع سابق ، ص 83

³ ناهد إبراهيم دسوقي : المرجع سابق ، ص 248

⁴ محمد مورو : المرجع سابق ، ص 29

⁵ ر. فوبليكوف وآخرون : تاريخ الأقطار العربية المعاصرة 1917 1970 ، ج2 ، دار التقدم ، موسكو ، 1976 ، ص 268

الثعالبي¹. وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من المثقفين والإقطاعيين الليبراليين والبورجوازية الوسطى وكان ذا اتجاه عربي إسلامي. وسعى الحزب خلال مسيرته السياسية إلى زيادة وتعميق الروابط مع المشرق العربي وكان ذلك صفة الحزب وأساس شخصيته في معركته ضد الحماية الفرنسية².

أما بالنسبة لبرنامج الحزب فقد تضمن عدة مطالب أهمها :

استعادة تونس لحقوقها وسيادتها

تأليف حكومة وطنية

نقل السلطة التشريعية إلى المجلس التونسي الأعلى

المساواة في الحقوق بين العرب والفرنسيين

إشاعة الديمقراطية في الحكم المحلي

شرعية النقابات³.

وجدت هذه المطالب صدى واسعا في أنحاء البلاد. وفي سنة 1922 م انتهز باي تونس محمد الناصر (1855 1922م) فرصة زيارة "الكسندر ميلران" رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس، وأعلن عن تأييده للوطنيين، ولما شعرت فرنسا بخطورة تعاضم الحركة الوطنية، أعلنت عزمها على إدخال إصلاحات في تونس ونوقش موضوع الإصلاح في البرلمان الفرنسي وأبدى النواب رغبتهم بألا تتعارض الإصلاحات مع بقاء مركز فرنسا⁴.

فلجأت هذه الأخيرة إلى أسلوب المراوغة، وقامت بتغيير المقيم العام بمقيم عام جديد لم تعرف تونس مقيما أخطر منه في الدهاء والمكر فتم تعيين " لوسيان سين" (lucien saint) الذي شرع في رفع الأحكام العرفية وأدخل بعض الإصلاحات على مجلس الشورى الذي أصبح يدعى بالمجلس الكبير، وكذلك أوجد وزارة للعدل

¹ الطاهر عبد الله : المرجع السابق ، ص 55

² محمد علي داهش : المرجع السابق ، ص 44

³ ر. فوبليكوف وآخرون : المرجع السابق ، ص 268

⁴ إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 107

وأطلق الحريات العامة وفق مخطط استعماري نسج خيوطه لكي يتمكن من إغراق تونس بالجاليات الأوروبية ودمجها بفرنسا، وهي خطة ذكية لم تتخذ لها الحركة الوطنية إلا قلة قليلة قبلت بالتعاون مع هذا المقيم الداهية¹.

هذا الأمر أحدث انشقاقاً في صفوف الحزب الدستوري، فقد خرجت القوى المثقفة (المتفرنسة) عن الحزب الدستوري الحر وأسست الحزب الإصلاحي في 16 أبريل 1921 م بزعامه حسن قلاطي²، بغرض التعاون مع سلطات الحماية وانتهاج سياسة التدرج في المطالب، كما ساعدت الدوائر الحاكمة الفرنسية إلى حد كبير على انقسام الحزب الدستوري وذلك لخشيته من قيام جبهة وطنية موحدة في تونس³، إلا أن هذا الحزب سرعان ما انتهى، وأصبح عبارة عن مجموعة من المثقفين يتعاونون مع السلطات الاستعمارية ضد شعبهم. فبندهم الشعب وأصبحوا في نظره خونة للأهداف والمبادئ⁴، بينما واصل الحزب الدستوري الحر نشاطاته الإصلاحية التي ظلت قائمة على المطالبة بالاستقلال الذاتي والدستور والإصلاحات في نطاق الحماية وتقديم الاحتجاجات وإلقاء الخطب في الاجتماعات⁵.

وبهدف إضعاف الحزب سعت فرنسا إلى تشويه صورته لدى الأوساط الفرنسية فقدمته كحزب انفصالي معادي للأجانب وله خطاب مزدوج تقوم خطته المباشرة على تقديم برنامج المعتدل وإبراز ولاء لا يتزعزع في خطابه للحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي. بينما يشدد في اجتماعاته على الاستقلال والنضال ضد الأجنبي الظالم⁶.

وذكر المقيم في هذا السياق أن الحزب وضع يومي 11 و12 أكتوبر 1924 م على حيطان فروع بعمدنة تونس لافتات تحمل شعارات "الاستقلال أو الموت"، "تونس لتونسيين" وجنح المقيم العام في أواخر سنة 1924 م إلى فكرة حل الحزب الدستوري باعتباره جمعية غير مرخص لها، لكنه عدل عن فكرته متعللاً بضعف الحزب الذي يتصرف في ميزانية محدودة، ولا يبدوا تأثيره خطيراً على الجماهير، وفضلاً عن ذلك فإن المقيم العام

¹ الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 56

² محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 45

³ ر. فوبليكوف وآخرون: المرجع السابق، ص 269

⁴ الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 56

⁵ محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 45

⁶ خميس العرفاوي: القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881-1956، ط 1، دار صامد للنشر والتوزيع، تونس،

2005، ص 210

لم يكن يرغب في أن يجعل منه محل تمجيد عندما يتخذ ضده إجراءات صارمة. ومع ذلك فإن سلط الحماية أرهقت الحزب بإجراءاتها المسلطة على صحافته¹.

ومنعت الاجتماعات واعتقلت زعماء الحزب وفر الثعالي إلى مصر حيث بقي منفيًا منذ عام 1923م حتى عام 1937م وتزعم الحزب في غيابه لجنة تنفيذية بزعامة الطاهر أحمد الصافي، والصالح فرحات. وبدأ الحزب بالتقرب من اليساريين لاسيما الشيوعيين، وانتعشت آمال الوطنيين في تونس عندما شكل "هريو" وزارة يسارية في فرنسا عام 1923م وأرسل الحزب وفدا إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة "هريو" ولكن "هريو" رفض مقابلة الوفد فاكتفى الطاهر بتقديم المذكرة بمطالب البلاد كما قدم الحزب الاشتراكي مطالب شبيهة بمطالب الحزب الدستوري وتلخص هذه المطالب في النقاط التالية :

المساواة مع الفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير

الفصل بين السلطات الثلاث

مشاركة التونسيين في الوظائف العامة مع مساواتهم في الرواتب مع الفرنسيين

حرية الصحافة والاجتماع

درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب، وأوصت بضرورة الإصلاح وتحسين جهاز الخدمة²، خاصة أن هذه الفترة قد شهدت تدهورا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي، مما أدى إلى ظهور العديد من الحركات العمالية والنقابية، التي كان من أبرزها حركة الطاهر الحداد وحركة محمد علي القابسي، وقد ركزت الحركتان على إصلاح الحالة الاقتصادية والاجتماعية وتدعيمها لتكون ركيزة النضال السياسي والمقاومة الوطنية. إلا أن جهودهما انتهت على يد السلطات الاستعمارية الفرنسية بنفي قادتها³.

¹ خميس العرفاوي : المرجع السابق ، ص 212

² إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المرجع السابق ، ص 107

³ محمد علي داهش : المرجع السابق ، ص 45

واغتنمت فرنسا هذه الفترة واتخذت إجراءات ضد الصحافة والحريات العامة وكل نشاط سياسي في سنة 1925 م وأوائل 1926 م، فأخمدت صوت الحزب الدستوري الحر وعادت إلى تدعيم النظام الاستعماري، فوجب انتظار ظروف ورجال آخرين لتنشيط الحركة الوطنية من جديد بعد سنة 1930 م¹.

المطلب الثالث : الحزب الدستوري الجديد (1934 1938 م)

فتحت الثلاثينات مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية، فقد أفرزت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها تونس، تحولات كبيرة في صلب المجتمع الأهلي تجسدت على المستوى السياسي في بروز عناصر قيادية شابة في صفوف الحزب الدستوري الحر، تسعى إلى قيادة الحزب بأسلوب جديد لتحسين أوضاع الشعب التونسي.

وكانت استفاقة الحركة الوطنية قد حصلت ما بين سنتي (1931 1934 م) تحت تأثير عوامل شتى ومتنوعة. منها ما يتعلق بمسألة التجنيس، إذ رفض سكان المنستير الذين تملكهم الغضب دفن أحد الموظفين الجنسين بمقبرة المدينة، وأراد المراقب المدني معاكسة الإرادة الشعبية فاندلعت الاضطرابات وأطلق الجيش الرصاص على المتظاهرين فجرح عدد كبير منهم²، وبفضل هذه الحادثة استعاد الحزب الدستوري نشاطه، وأيضاً بفضل عمل المثقفين الشباب الذين شكلوا المعارضة، وتجمعوا سنة 1932 م حول هيئة تحرير صحيفة "اكسيون تونسيان" (l'Action tunisienne)، التي كان من أبرز عناصرها الطاهر صفر³.

دعا الحزب إلى عقد مؤتمر سنة 1933 م فانعقد مؤتمر الجبل ودعا المؤتمر إلى الجهاد من أجل الاستقلال وتحرير الشعب التونسي وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً ومجلساً نيابياً منتخباً، وأعلن الم. وتأمرون أن سياسة التعاون التي اتبعها الحزب غير مجدية لذا تبني الحزب الأهداف التالية :

فصل السلطات الثلاث وإنشاء مجلس نواب منتخب لتجسيد الديمقراطية

التعليم الإجباري

¹ محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 118 119

² أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 544

³ ر. فوبليكوف وآخرون: المرجع السابق، ص 272

حماية الاقتصاد الوطني¹.

وفي أواخر سنة 1933 م حل الشقاق بين أعضاء الحزب الدستوري حول المسائل الإدارية فانشق الزعماء الجدد الأخوان محمد والحبيب بورقيبة*، والدكتور المطري والحاميان الطاهر صفر والبحري قيقة عن قيادة الحزب القديمة وأخذوا يقاومونها ليمسكوا بأيديهم مقاليد الحزب، وأفضت الحملة التي قام بها أولئك المنشقون إلى عقد مؤتمر قصر هلال في 2 مارس 1934 م².

وبالرغم من معارضة أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري انعقاد هذا المؤتمر، فقد استجاب حوالي تسعة وأربعون شعبة دستورية لرغبة جماعة العمل التونسي وتم عقد المؤتمر الذي ندد بسياسة اللجنة التنفيذية، واعتبرها عاجزة عن تولى مطالب الشعب وتم تعويضها بقيادة جديدة أطلق عليها اسم الديوان السياسي. وقد ضم كلا من محمود المطري رئيسا والحبيب بورقيبة كاتباً عاماً، والطاهر صفر كاتب عام مساعد، ومحمد بورقيبة أمين مال، والبحري قيقة أمين مال مساعد³، وتم الإعلان عن تشكيل الحزب الدستوري الجديد، وكان منهاج هذا الحزب الجديد أوسع من منهاج الحزب القديم، فقد وسع دائرة نشاطه إلى الحركة العمالية خاصة أن بعض أعضائه المؤسسين كانوا من أبناء الطبقة العاملة فأصبح يمثل حركة شعبية شاملة لكل الطبقات، وسمح لهم المقيم العام بإعادة إصدار جريدة العمل، لكن فرنسا غيرت المقيم فاعتقل المقيم الجديد "بيروطون" (peyrouton) زعماء الحزب بعد خمسة أشهر من تشكيله وتم نفيهم إلى أقصى جنوب تونس، هذا الأمر أثار عدة اضطرابات خطيرة في تونس⁴.

ولتهدة الوضع في هذه المرحلة قامت فرنسا باستبدال "بيروطون" بمقيم عام جديد "أرمان قيون" (armand guillon) في مارس 1936م، وبمجرد حلوله بتونس سارع المقيم العام الجديد باتخاذ سلسلة من الإجراءات لتصفية الأجواء، منها الإفراج على المعتقلين السياسيين ببرج الثور والعفو الشامل على طلبة الزيتونة لإضراباتهم وإلغاء القوانين التعسفية، مقابل بوادر الانفراج هذه، تحصلت الإقامة العامة من الزعامات الدستورية على بيان الوفاق التالي: (إن المعنيين ليؤكدون بأنهم لم يعارضوا أبداً مبدأ الحماية، وبأن نشاطهم السياسي لم يكن ولا يمكن أن يكون له طابع تحريضي، ولم تكن نيتهم دوماً إلا المطالبة بنظام قائم على العدالة

¹ إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 109

² محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 122

³ خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 103

⁴ إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 110، 366

والحرية بصفة أوسع وسياسة تشارك حقيقية مع الأمة الحامية)، كل هذه الإجراءات سمحت للحزب الدستوري الجديد بتعزيز تنظيمه وإنعاش نشاطه¹.

خاصة بعد تولي الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا سنة 1936 م، وتأليف حكومة "ليون بلوم" (lèon blum). وكانت الإصلاحات الاجتماعية التي جرت في فترة الجبهة الشعبية تهدف إلى تحسين وضع الجماهير الكادحة في المدن والريف، ففي عام (1936 1937 م) ألغيت الضرائب التي كانت تشكل عبئا على كاهل الفلاحين، واعترفت الحكومة بملكية القبائل الجماعية للأراضي التي كانت تملكها قبل الحماية والتي لم يتمكن المستعمرون الفرنسيون من الاستيلاء عليها²، وفي هذا الجو برز الحزب الدستوري الجديد وبرز زعيمه الحبيب بورقيبة الذي تبني السياسة القائمة على مبدأ "خذ وطالب" أو مبدأ "سياسة المراحل"، وبسرعة سافر بعد عودته من المنفى بين سنتي (1936 1937 م) إلى فرنسا، واتصل بالدوائر الفرنسية وتقدم بطلب إصلاحات تستهدف منح تونس برلمانا، وحكومة مسؤولة لدى البرلمان³، ودخل في مباحثات مع وزير خارجية حكومة الجبهة الشعبية "بيار فينو" ما بين جويلية وأوت 1936 م، يستعرض عليه مطالب حزبه المتضمنة المطالبة بإقرار استقرار ذاتي لتونس، بحسب سياسة تدرجية تنتهي بالاستقلال التام على أن يصون هذا الاستقلال مصالح فرنسا على حساب الدول الأجنبية الأخرى، واقترح بورقيبة عددا من الإجراءات تمهيدا للخطوة مفادها تقويض الامتيازات الممنوحة للفرنسيين في تونس، إصلاح النظام الجبائي، مناهضة كل أنواع التجاوزات، إقامة نظام دستوري ديمقراطي يسمح للشعب بالمشاركة في السلطة وفي تشريع القوانين⁴.

وكان الدستوريون الجدد يأملون أن تتمكن حكومة "ليون بلوم" (lèon blum) وهي أول حركة يسارية حقيقية عرفتها فرنسا منذ الحرب من إدراك رغبة الشعب التونسي وأخذ مطالب الدستوريين بعين الاعتبار، ولكن سنة 1936 م انقضت بدون أن تحقق حكومة بلوم أي نصيب من الآمال التي علقها الوطنيون التونسيون عليها⁵، وفي أواخر شهر فيفري 1937 م قام "بيار فينو" بزيارة إلى تونس حيث ألقى خطابا وعد فيه بجملة من الإصلاحات غير أن جهاز الحماية لم يلبث بعد رجوع "فينو" إلى فرنسا، أن توخى سياسة قمعية

¹ أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 190 191

² ر. فوبليكوف وآخرون: المرجع السابق، ص 275

³ الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 63

⁴ أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 192

⁵ أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 558

ضد العمال التونسيين بالخصوص امتدت من مارس إلى جويلية 1937م، وأسفرت عن 24 قتيلا و 41 جريحا بكل من قفصة وبترت¹، وفي يومي 8 و 9 ابريل 1938 م شهدت تونس أهم اختبار للقوى تمثل في المظاهرات الحافلة التي فرقها القوات المسلحة بالعنف*، وهكذا بدأت سلسلة من أعمال القمع الشرس والعنف الغاشم إزاء أية تحركات في سبيل الاستقلال²، كانت نتيجتها عشرات الموتى وأكثر من مائة جريح، وعلى إثر ذلك أعلنت حالة الطوارئ في البلاد³، وفي 12 أبريل 1938م حلت الحكومة الحزب الدستوري الجديد واعتقلت أغلب قياداته من بينهم الحبيب بورقيبة ولم يفرج عنهم إلى غاية 1943 م⁴.

المبحث الثاني: النضال من أجل الاستقلال (1938 1956 م)

بالرغم من اعتقال الزعماء والإجراءات القمعية التي اتبعتها فرنسا بعد أحداث 19 ابريل 1938 م قرر مناضلو الحزب مواصلة النضال متوخين أساليب العمل السري، وحث الشعب على المقاومة والمطالبة بالإفراج عن المساجين.

المطلب الأول: الحركة الوطنية من (1938 1945 م)

شكلت الحرب العالمية الثانية منعطفا هاما في دعم الحركة الوطنية، حيث اقترنت بدايتها بهزيمة الدولة الفرنسية المبكرة ضد ألمانيا وتشكيل حكومة فيشي في جوان 1940م⁵، الشيء الذي وفر مناخا سياسيا وعسكريا جديدا للدستوريين الذين اتضح لهم انحطاط فرنسا وعجزها عن استمرار سيطرتها على تونس لمدة أطول⁶، خاصة وأن الدعاية عبر محطات الإرسال الإذاعية سواء من جانب قوات الحلفاء أو المحور قد لعبت دورا مهما في ترسيخ فكرة الاستقلال لدى الشعوب المستعمرة يضاف إليها ما كانت تلقيه أسراب الطائرات من مناشير محررة بالغة العربية، واعتقدت السلطات الاستعمارية بعد اعتقال الزعماء الوطنيين ان الوضع سيهدأ لكن العناصر الدستورية التي لم تشملها بعد موجة الاعتقال قد حاولت توظيف الظرف الجديد فقد تتالى

¹ خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 107

² ر. فوبليكوف وآخرون: المرجع السابق، ص ص 276 277

³ محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 125

⁴ أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 195

⁵ خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص، 113

⁶ شايب قدارة: الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934 1954) دراسة مقارنة، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،

مذكورة نخرج دولة نوقشت بجامعة منتوري، قسنطينة، 2006 2007

*أنظر الملحق رقم (6)

تكوين الدواوين السياسية السرية من ذلك ظهور الديوان السياسي الخامس في أواخر 1939م برئاسة الباهي الأدغم ، ومن أهم أعضائه الهادي خفشة والهادي السعيدي وقد ساهم هذا الأخير في تكوين لجنة سرية تولى الإشراف عليها.

وكان هدفها تنشيط الدعاية الوطنية (إصدار المنشير لحث الشعب على القيام بأعمال تخريبية والمطالبة بالإفراج عن المساجين السياسيين¹، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على حيوية الحزب الذي ما زال يواصل الاضطلاع برسائله رغم محاولة القضاء على قيادته²، ولكن السلطة الاستعمارية تمكنت في نوفمبر 1939م من إلقاء القبض على الباهي الأدغم والهادي السعيدي والهادي خفشة والبشير زرق العيون³.

كما اعتقلت في جانفي 1941م الدكتور الحبيب الهادي ثامر والطبيب سليم وقد ألقى عليهما القبض حينما كانا يحاولان اجتياز الحدود التونسية الطرابلسية وحكم عليهما في فيفري 1942م بعشرين شهرا من الإشغال الشاقة⁴، وواصلت الإدارة الفرنسية في تونس سياسة قمعية لا هوادة فيها ولذلك لا ينبغي أن يندهش يندهش المرء عندما يشاهد لدى الجماهير الشعبية يقظة المشاعر الموالية للألمان والتي تعود بصفة خاصة إلى الحرب العالمية الأولى وللمعاهدة الألمانية التركية ، وكان عدد كبير من المناضلين وحتى من المسيرين الدستوريين يشاطرون ذلك الشعور العام رغم التحذيرات والدعوات التي كان يوجهها إليهم بورقيبة من السجن⁵، واستمرت الحركة الوطنية تناضل إلى أن تولى الباي محمد المنصف* كرسي الحكم في تونس 19 جوان 1942م ، فقام المساجين بثورة داخل السجن فأطلق الباي سراحهم ، وعرف عن المنصف باي بأنه أحد أعضاء الحزب الدستوري التونسي القديم وقد عمل جهده لكي يوحد الحزب القديم والحزب الجديد⁶، وقدم عريضة الى رئيس رئيس حكومة فيشي يوم 4 اوت 1942م طالب فيها باحترام السيادة التونسية وإرضاء رغبات الشعب ، وكانت العريضة في بنودها الستة عشر لا تختلف عما كان يطالب به الحزب قبل اعتقال زعمائه سنة 1938

7
م .

¹ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق ، ص، 113

² أحمد القصاب : المرجع السابق ، ص ، 569

³ شايب قدارة : المرجع السابق ، ص ، 171

⁴ أحمد القصاب : المرجع السابق ، ص ، 569

⁵ محمد الهادي الشريف : المرجع السابق ، ص، 125

⁶ الطاهر عبد الله : المرجع السابق ، ص، 67

⁷ شايب قدارة : المرجع السابق ، ص، 174

واغتتم الباي فرصة احتلال الألمان تونس وشكل وزارة وطنية برئاسة محمد الشنيق في 1 جانفي 1943 م ضمت عدة شخصيات وطنية معتدلة مثل الدكتور محمود المطري (وزير الداخلية) ، وصالح فرحات (وزير العدلية) ، ومحمد العزيز الجلولي (وزير الأوقاف)¹.

وبخروج الهادي ثامر من السجن وجميع المسجونين أعاد تنظيم الحركة الوطنية من جديد وأسس مدارس و معسكرات للتدريب على السلاح ، وفي سنة 1943 م أسس جريدة إفريقيا الفتاة²، والتي حمل عددها الأول جانفي 1943 م صورة الباي محمد المنصف والزعيم الحبيب بورقيبة ، وشملت هيئة تحريرها كل من محمود المطري وحسن القلاقي والبحري قيقة وزين العابدين السنوسي والرشيدي إدريس ، ثم توقفت هذه الجريدة بعد صدور 91 عددا كان آخرها بتاريخ 4 ماي 1943 م. وصدرت يوم 23 فيفري 1943 م جريدة الشباب التي أعلنت في عددها التاسع أن هدف الشعب هو الاستقلال³، كما أشرف يوسف الرويسي على فتح مكتب المغرب العربي في برلين وإصدار جريدة المغرب العربي، وأطلق الألمان الزعماء المعتقلين ومن بينهم الحبيب بورقيبة⁴، ولكن دخول القوات الأمريكية والإنجليزية وقوات فرنسا الحرة إلى تونس عام 1943 م قضى على كل الآمال⁵، وسارعت فرنسا للتخلص من الباي محمد المنصف بإلقاء القبض عليه وخلعه في 13 ماي 1943 م⁶.

ونقل الباي إلى مدينة تنس في الشمال الجزائري، ثم إلى مدينة بون بجنوب فرنسا حيث أدركته المنية في أول سبتمبر 1948 م ، وكان سبب تنحية المنصف باي ونفيه في نظر الحلفاء هو اتهامه بالتعاون مع قوات المحور⁷، وعانى التونسيون الكثير من الاضطهاد والأذى من الفرنسيين، وغدا من السهل إعدام أي وطني لاتهامه بالتعاون

*محمد المنصف باي: (1881 1948 م) باي تونس وأحد شخصياتها الوطنية ولد ونشأ في تونس وآزر حركتها الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، توترت علاقته بحكومة فيشي على إثر اعتقاله للعرش سنة 1942 م ومطالبته باحترام السيادة التونسية ورغبات الشعب أبعد عن العرش سنة 1943 م بتهمة موالاة المحور ونفوه إلى أن مات في منفاه. أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 105 ، أنظر أيضا الملحق رقم (7)

¹ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق ، ص ، 115

² الظاهر عبد الله : المرجع السابق ، ص، 67

³ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق ، ص ص ، 115 116

⁴ إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ، 368

⁵ عاطف عيد : المرجع السابق ، ص ، 73

⁶ جعفر عباس حميدي: المرجع السابق ، ص، 199

⁷ شايب قدارة : المرجع السابق ، ص ، 179

مع المحور، وضعف نشاط الأحزاب السياسية وفر الزعماء الذين نجوا من الاعتقال أو القتل إلى القاهرة ودمشق¹.

وفرضت فرنسا على الحبيب بورقيبة إقامة جبرية بتونس العاصمة وكانت تهدف من وراء ذلك إلى منعه من القيام برحلات داخل القطر التونسي لنشر دعاية الحزب، وإزاء هذه الحالة وبعد ينس قادة الحزب من الوصول إلى حل القضية التونسية مع فرنسا، اتجهت أنظارهم إلى الخارج وخاصة إلى المشرق العربي².

وفي هذه الفترة انتشرت الأفكار الداعية إلى الديمقراطية وتقرير المصير، وخطط العرب لإنشاء جامعة الدول العربية، وفي 1945 م توجه الحبيب بورقيبة إلى مصر لعرض القضية التونسية على الجامعة والحصول على تأييدها³.

المطلب الثاني : الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية من (1945 1952 م)

كانت البلاد التونسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضم العديد من التشكيلات السياسية ، ومن القوى التي لا يمكن تحديدها فعلاوة على الحزب الدستوري الذي بقي أهم تشكيلة بفضل ما له من فروع ، كان ثمة أيضا الحزب الشيوعي الذي كان يتوجه إلى الطبقات الكادحة (الفرنسية والتونسية) وهناك أيضا الشبيبة الزيتونية الذين شكلوا حركة منظمة ونشيطة خاصة بفضل حماس الفاضل بن عاشور إضافة إلى الحركة النقابية التونسية التي بلغت دفعا قويا بفضل الظروف (ارتفاع الأسعار) وبفضل عمل فرحات حشاد الذي أسس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946 م⁴.

عقدت هذه الأحزاب والنقابات واتحاد الموظفين مؤتمرا وطنيا 22 اوت 1946 م⁵، سمي بمؤتمر ليلة القدر والذي تم تحت رئاسة القاضي الوطني لعروسي الحداد ، وكان لهذا المؤتمر صداه البعيد بين جميع الاتجاهات السياسية وجعلها كتلة واحدة متراصة في مواجهة العدو الاستعماري ، وأصبحت الحركة الوطنية في تونس

¹ إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص، 368

² شايب قدارة: المرجع السابق، ص ص 180 181

³ جعفر عباس حميدي : المرجع السابق ، ص، 199

⁴ محمد الهادي الشريف : المرجع السابق ، ص ص ، 129 130

⁵ إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر : المرجع السابق ، ص، 369

بجميع تشكيلاتها متجهة جميعا في اتجاه الوحدة العربية¹، وتبنى المؤتمر ميثاقا جاء فيه أن نظام الحماية لا يتفق مع سيادة الشعب التونسي وأنه نظام فاشل، لذا وجب السعي لاسترجاع استقلال تونس لكي تنضم تونس المستقلة إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة²، وكرد فعل قامت السلطات الاستعمارية بإلقاء القبض على 46 مشاركا من جملة 300 من المؤتمرين، كان في مقدمتهم الزعيم صالح بن يوسف* والمنجي سليم وصالح فرحات والشيخ الفاضل بن عاشور، وردت المنظمات الوطنية بشن إضراب يوم 30 أوت 1946م للمطالبة بإطلاق سراح القادة المعتقلين تزامنا مع إعلان المقيم العام الجنرال ماست في 21 نوفمبر 1946 عن مشروعه الإصلاحية.

عاد الحزب الدستوري إلى سياسة الاعتدال واكتفى بالمطالبة بالاستقلال الداخلي وحرص على التمييز بين المطالب والمطامح³. وفي 16 جانفي 1947 عينت الحكومة الفرنسية المحافظ الاشتراكي السابق جان مونص مقيما عاما بتونس وكلفته بتطبيق الإصلاحات التي أعلن عنها الجنرال ماست، وحال وصوله إلى تونس طبق إصلاحات على المستوى الداخلي حيث ألغى الرقابة على الصحافة⁴. فبرزت عدة جرائد ومجلات جديدة مثل (هنا تونس)، (مجلة الشبان المسلمين) و (لسان العرب) و(المرآة)....⁵، واستأنف اتصالاته مع الزعماء الدستوريين وقرر إدخال الإصلاحات حيز التنفيذ وهي تتمثل في: الزيادة من عدد الوزراء التونسيين (6 وزراء عوض 4) ومنح الوزير الأكبر صلاحيات أوسع⁶. وعلى المستوى الخارجي فقد أصدر بباريس المناضل المناضل جلولي فارس، الذي عين مع ثلة من الطلبة التونسيين (الطيب السحباني والبشير بو علي والحبيب زغندة وعبد الحميد الفقيه) نشرية أسبوعية ناطقة باسم الحزب الدستوري بعنوان (تونس تخاطبكم) جانفي 1947م يتم توزيعها على ممثلي الأحزاب الفرنسية⁷، والحقيقة أنه لم تحصل أي تغييرات جذرية واقتصر الأمر على إدخال تعديلات جزئية. ولم تمس إصلاحات (1945-1947م) أسس نظام الحماية فالسلطة كلها قد ظلت في أيدي المقيم العام الفرنسي والإدارة الاستعمارية، كما كان الموظفون الفرنسيون يتبوأون كافة المناصب

¹ الطاهر عبد الله : مرجع سابق ، ص ، 72

² إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر ، المرجع السابق ، ص ، 369

³ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق، ص، 118

⁴ احمد القصاب : المرجع السابق ، ص ، 603

⁵ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق، ص، 120

⁶ احمد القصاب : المرجع السابق ، ص ، 603

⁷ خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق ، ص ، 120

الهامة، ويتمتعون بمختلف الامتيازات ويشكلون أغلبية العاملين في الجهاز الإداري للمحمية (في عام 1946 م كان عدد الموظفين الفرنسيين في تونس يبلغ 16800 من أصل 28600 موظف)¹.

أججت هذه الإصلاحات الخلاف بين دعاة الحوار (الحزب الدستوري الجديد وبعض العناصر المستقلة مثل الدكتور المطري) ودعاة التمسك بمطالب مؤتمر ليلة القدر (اللجنة التنفيذية) ورغم مساعي المقيم العام "جون مونص" ومقابلاته لم تؤدي إلى أي نتيجة قوبلت هذه الإصلاحات بالرفض وندد الوطنيون بحكومة مصطفى الكعكاك مرشح الإقامة العامة وشنوا حملات صحفية ضده وازداد الوضع توترا إثر الإضراب العام المحدود الذي شنه الاتحاد العام التونسي للشغل بصفاقس يوم 5 أوت 1947 م وأدى ذلك إلى مصادمات عنيفة أسفرت عن سقوط 29 قتيلا و 150 جريحا².

وفي سبتمبر 1949 م عاد بورقيبة من القاهرة ليتابع بشكل أساسي سياسة الدعوة للاستقلال، وحاول مع بعض القيادات التونسية التوصل مع فرنسا إلى برنامج (الاستقلال الذاتي الداخلي 1950 م) لتلبية مطالب الفريقين، فتصان المصالح العليا الفرنسية وتنال تونس استقلالها، لكن عناد فرنسا أطاح بكل هذه المحاولات، وأمام تصاعد التحدي التونسي ضاعفت فرنسا من حجم قواتها وبالمقابل تم عرض القضية التونسية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولقيت دعم من طرف الاتحاد السوفياتي، والدول الاشتراكية، في هذه المرحلة في هذه حاولت فرنسا كسب الوقت وطلعت بإصلاحات جديدة، رفضها التونسيين وباءت كل محاولاتها بالفشل³.

وفي أوت 1950 م تكونت حكومة تونسية جديدة برئاسة محمد شنيق اشترك فيها ممثلو الحزب الجديد. وعلى الفور دخلت الحكومة مع فرنسا في مفاوضات حول إصلاحات في إطار الاستقلال الذاتي في الشؤون الداخلية. غير أن المفاوضات استغرقت وقتا طويلا، إذ كانت فرنسا غير راغبة في تقديم تنازلات جوهرية، أما الإصلاحات التي أعلنت في فبراير 1951 م لم تمس سوى تفاصيل الإدارة الحكومية دون أن تلي شيئا من

¹ ر. فوبليكوف: المرجع السابق، ص 280

*صالح بن يوسف: (1909 1961 م) سياسي تونسي من زعماء حزب الدستور الجديد ومؤسسه، ولد في جزيرة جربة التونسية درس الحقوق وبدأ العمل السياسي في صفوف حزب الدستور أولا ثم حزب الدستور الجديد، شغل منصب الأمين العام للحزب سنة 1948 م وفي سنة 1950 م عين وزيرا للعدل في عام 1961 م سافر إلى ألمانيا حيث اغتيل في فرنكفورت في ظروف غامضة.

² خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 120

³ شوقي عطا الله الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 275

المطالب التونسية . وبالرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها الشنيق لبعث المفاوضات وإقناع فرنسا بالاعتراف لتونس باستقلالها الذاتي في الشؤون الداخلية، وفي ديسمبر 1951 بعثت الحكومة الفرنسية إلى الحكومة التونسية مذكرة تؤكد عزم فرنسا على إبقاء نظام الحماية دون المساس به¹.

المطلب الثالث : الكفاح المسلح والاستقلال (1952 1956 م)

كانت خطة الحزب الدستوري الجديد تعتمد على الحوار والتفاوض وقبول مبدأ التدرج مع استمرار الضغط الداخلي والخارجي والاستعداد للمواجهة إذا ما فشلت التجربة التفاوضية، ولكن مذكرة 15 ديسمبر 1951م أكدت رفض الحكومة الفرنسية تطوير نظام الحماية بطريقة سلمية ، ولهذا السبب تخلى الحزب الدستوري عن السياسة التفاوضية وتولى قيادة المقاومة المسلحة².

وفي 17 ديسمبر 1951 م وجه الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والزراعة برقية إلى " روبر شو مان " للتأكيد على إصرار التونسيين على عدم قبول سياسة ترمي إلى إبقاء تدخل جالية أجنبية في الشؤون التونسية بأي شكل من الأشكال ، واجتاحت البلاد إضراب عام لمدة ثلاثة أيام 21 و 22 و 23 ديسمبر 1951 م³ ، وأعربت الحكومة التونسية عن عزمها طرح الخلاف الفرنسي التونسي على مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، ردا على ذلك قررت الحكومة الفرنسية إخماد الحركة المعادية للامبريالية بواسطة القمع البوليسي . وتشديد المراقبة على المراكز السكنية، تليها حملات بوليسية واعتقالات عشوائية وإهانات للمواطنين، وقد زاد من بشاعة القمع الرسمي إرهاب مضاد قامت به منظمة " اليد الحمراء " التي قامت بإغتيال فرحات حشاد مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 5 ديسمبر 1952 م⁴ وبناء على أوامر المقيم العام الفرنسي " جان دو هونكلوك " جرى في 18 أبريل 1952م اعتقال قادة الحزب الشيوعي التونسي والحزب الدستوري الجديد وعدد من الزعماء النقابيين ، وأعيدت الرقابة على الصحف واعتبر الحزب الدستوري الجديد خارجا عن القانون، وفي 26 أبريل 1952 م أقدمت السلطات على خطوات

¹ ر. فوبليكوف وآخرون : المرجع السابق ، ص ص، 282 283

² خليفة الشاطر وآخرون : المرجع السابق ، ص ، 143

³ أحد القصاب : المرجع السابق ، ص ، 625

⁴ محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 135

عنيفة مثل اعتقال أعضاء حكومة شنيق وتأليف حكومة عميلة برئاسة بكوش وأقيم في البلاد نظام إرهابي سافر للديكتاتورية الاستعمارية¹.

ونتيجة لهذه السياسة لجأ التونسيون إلى النضال المسلح لمواجهة الإرهاب والعنف الفرنسي. بتمثله بعد أن ثبت فشل النضال السياسي، فقاموا بقطع أسلاك الهاتف وتخریب السكك الحديدية، ونسف الجسور وحماية المواطنين من الاغتيال، وعادت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى بحث قضية تونس عام 1952 م فطالبت فرنسا بحل قضية تونس على أساس العدل واضطرت فرنسا إزاء نضال التونسيين وإزاء موقف الرأي العام إلى التراجع².

في جوان 1954 م تشكلت في فرنسا حكومة "منديس فرانس" التي وعدت البرلمان الفرنسي والشعب بحل مشاكل المستعمرات المتأزمة، وعلى إثر هزيمة فرنسا في معركة "ديان بيان فو" قررت الحكومة تقديم تنازلات جادة لحركة التحرر الوطني التونسية. ففي 31 جويلية 1954 م قام "منديس فرانس" بزيارة لتونس وأذاع بيانا رسميا بإعلان الاستقلال الذاتي للبلاد في الشؤون الداخلية³.

وشكل طاهر بن عمار وزارة وطنية سنة 1954 م، واستمرت تسعة أشهر تخللتها بعض فترات الانقطاع وانتهت في 3 جوان 1955 م بتوقيع اتفاقية حول الاستقلال الذاتي في الشؤون الداخلية واشترط منديس فرانس سبعة شروط بالإضافة إلى شرط استسلام المجاهدين، أما الشروط السبعة فهي

- استمرار المحاكم الفرنسية وفق اتفاقية قضائية.
- قيام اتحاد جمركي بين تونس وفرنسا وفق اتفاقية جمركية ومنح البضائع الفرنسية الأولية.
- جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في التدريس والاستعانة بأساتذة من فرنسا.
- ضمان مصالح الموظفين الفرنسيين البالغ عددهم 16 ألفا وذلك وفق اتفاقية إدارية.
- ربط النقد التونسي بالفرنك.
- ضمان مصالح المستوطنين الفرنسيين.
- يكون استغلال الثروة المعدنية وفقا على الشركات الفرنسية والتونسية⁴.

¹ ر. فوبليكوف : المرجع السابق ، ص . 283

² إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم الإسلامي الجديد والمعاصر، المرجع السابق، ص، 113

³ ر. فوبليكوف : المرجع السابق ، ص ، 286

⁴ إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ، ص ، 113

تجاوب بورقبيّة مع هذا الإعلان وتمثل موقفه في تصريحه التالي (الاستقلال يضلّ الطموح الأكبر للشعب التونسي. وتشكل مقترحات مندوب فرنسا مرحلة حاسمة) ، لكن القوميون التونسيون المتشددون لم يتفهموا هذا النهج السياسي الذي يكرس زعامة بورقبيّة فحذروا من استعمار مقنع واعتبر صالح بن يوسف الأمين العام للحزب أن الحكم الذاتي بمثابة خطوة للوراء مستنجدا بعروبة وقومية الشعب التونسي لينادي بحرب عارمة تسودها جميع دول المغرب العربي ضد فرنسا وبهذا يكون الصراع قد احتدم بين رئيس الحزب بورقبيّة وبين أمينه العام صالح بن يوسف انتهى بإقصاء الأخير من الحزب يوم 12 أكتوبر 1955م لكن هذا الأخير لم يكتثر لهذا القرار وضل متمسكا بمنصبه كأمين عام خاصة وأنه تلقى تأييدا من جمال عبد الناصر في هذا الوقت مما زاد قلق بورقبيّة ورفاقه¹. ومع استمرار ضغط المجاهدين وانحياز عدد كبير من عناصر الحزب الدستوري الجديد إليهم ، اضطر بورقبيّة إلى العودة إلى الفرنسيين في محاولة لإقناعهم بتعديل اتفاقية جوان 1955م²، ودخل في مفاوضات مع حكومة جي موليه حول تطوير العلاقات الفرنسية التونسية على أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما ، وقد جرت هذه المفاوضات في باريس (فبراير مارس) 1956م وأسفرت عن التوقيع في 20 مارس 1956م على بروتوكول اعتراف فرنسا باستقلال تونس ، وألغيت اتفاقية 5 جوان 1955م التي تعارضت مع الوضع الجديد لتونس ، كما ألغيت معاهدة باردو لسنة 1881م التي ظلت 75 عاما أساسا قانونيا لسيطرة المستعمرين ، وطبقا لبروتوكول 20 مارس اعترفت فرنسا بتولي تونس لمسؤوليتها في مجال العلاقات الخارجية والأمن والدفاع وتكوين جيش وطني تونسي³.

انتخب الحبيب بورقبيّة رئيسا للجمعية الوطنية وشكل أول وزارة للخارجية. وألغيت الملكية سنة 1957م وانتخب بورقبيّة رئيسا للجمهورية التونسية وهكذا دخلت تونس عصر استقلالها ، ففي المجال الداخلي عملت الحكومة التونسية على تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وتخليص البلاد من التبعية الاقتصادية ، أما في الميدان الدولي فقد انضمت تونس إلى هيئة الأمم المتحدة سنة 1956م ، وإلى الجامعة العربية سنة 1958م ، أما حاكم تونس الحبيب بورقبيّة فقد استبد بالحكم إلى أن مقتته الشعب. وفي سنة 1987م قام زين العابدين بن علي وزير الداخلية في وزارتي محمد مزالي ورشيد صفر بانقلاب ضده واستولى على الحكم⁴.

¹ شايب قدارة: المرجع السابق ، ص ، 167

² محمد مورو : المرجع السابق ، ص ، 31

³ ر. فويليكوف : المرجع السابق ، ص ، 287

⁴ إسماعيل أحمد باغي : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ، ص ص ، 114- 115

مما يجعلنا نخلص في الأخير أن الحركة الوطنية التونسية قد شهدت تطورا ملحوظا في الفترة الممتدة ما بين (1907 1956 م)، تجلّى هذا التطور في مواقفها الجريئة وفي التخلي عن سياستها المعتادة (سياسة التدرج) ، و أيضا في تجاوزها لخطاتها التي كادت أن تعصف بها، لتحقيق في الأخير غايتها وهدفها (الاستقلال) .

خاتمة الفصل:

ونخلص في نهاية هذا الفصل أن بداية النضال السياسي كان بتأسيس أول حركة مطلبية تونسية هي حزب تونس الفتاة سنة 1907م بزعامة عبد العزيز الثعالبي وعلي باش حنبة الذي طالب بإصلاح الأوضاع وبعد حله سنة 1912م تشكل الحزب الدستوري الحر سنة 1920م بزعامة عبد العزيز الثعالبي وهو امتداد لحركة تونس الفتاة ، طالب بنظام دستوري وبالمساواة، وفي سنة 1934 تأسس الحزب الدستوري الجديد الذي لعب دورا هاما في محاولة تدويل القضية التونسية والسعي من أجل تحقيق الاستقلال .

خاتمة

يمكن القول في الأخير انه من خلال بحثنا هذا نستنتج ما يلي :

شهدت تونس قبل الاحتلال حركة إصلاحية قام بها بايات تونس لتحسين أوضاعها، لكن هذه الحركة باءت بالفشل ولم تتمكن من تطوير البلاد. بل أوقعتها في أزمة مالية نتيجة لعجز البايات عن تسديد ديون الإيالة التونسية، مما أدى إلى تكوين لجنة مالية دولية تسمى الكوميسون المالي في 5 جويلية 1869 م للتحكم في الخزينة التونسية وتوزيع مواردها على الدائنين، وهو ما جعلها عرضة للأطماع الاستعمارية.

احتدم الصراع بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا على الظفر بتونس، وكان لكل واحدة منهم أطماعها ومصالحها الخاصة، لاسيما فرنسا التي كانت أكثر الدول تطلعا لاحتلال تونس، ولذا كانت تحرص على أن تكون لها حصة الأسد في مجال الامتيازات والقروض.

تم تسوية المسألة التونسية في مؤتمر برلين سنة 1878 م، حيث تم التوصل لتسوية دبلوماسية تستولي فرنسا بمقتضاها على تونس مقابل أن تستولي بريطانيا على قبرص، وتم تعويض إيطاليا بمنحها ليبيا.

سعت فرنسا منذ أن استتب لها الأمر في الجزائر إلى السيطرة على تونس، وقد تمكنت من تحقيق ذلك منذ سنة 1881م، إذ تذرعت بهجوم بعض القبائل التونسية على الحدود مع الجزائر للتدخل عسكريا في البلاد في 24 أبريل 1881م، وعرض قائد الجيش الفرنسي "بريار" والقنصل روستان على الباي محمد الصادق معاهدة باردو 1881 م.

أصبحت تونس محمية فرنسية بعد التوقيع على معاهدة باردو 1881 م ، والتي نصت على تجريد حكومة الباي من سياستها الخارجية التي أصبحت من صلاحيات فرنسا، وأبقت على سلطة الباي الداخلية على أن يمارسها تحت رقابة المقيم العام.

رفض الشعب التونسي معاهدة باردو، وشهدت تونس انتفاضة شعبية كبيرة تم القضاء عليها من طرف الاستعمار، وشرعت فرنسا في تنظيم البلاد وفقا لاتفاقية المرسى الكبير 1883 م التي حولت لفرنسا إمكانية إجراء إصلاحات إدارية وقضائية ومالية تراها لازمة، وبذلك سلب الباي سلطاته الداخلية بعد أن سلبته سلطاته الخارجية في معاهدة باردو 1881 م.

شكلت الصحافة و الجمعيات الثقافية الروافد الأولى للحركة الوطنية التونسية وجاءت كرد فعل عن السياسة الاستعمارية، فمثلا الصحافة كانت المواضيع المطروحة فيها تطالب السلطات الاستعمارية بتحسين أوضاع التونسيين، وإعطائهم المكانة اللائقة بهم في وطنهم.ومن بين تلك الصحف جريدة الحاضرة وجريدة الزهرة وجريدة سبيل الرشاد، أما الجمعيات فقد لعبت دورا هام في المحافظة على هوية الشعب التونسي مثل الجمعية الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية.

كان للتطورات السياسية والفكرية في المشرق العربي وزيارة محمد عبده لتونس دور في تأسيس الحركة الوطنية التونسية، بتأسيس أول حركة مطلبية وهي حركة تونس الفتاة 1907 م بزعامة عبد العزيز الثعالبي الذي طالب بالإصلاح وأسس سنة 1920 م الحزب الدستوري الحر، الذي طالب بنظام دستوري.

- في سنة 1934 م تأسس الحزب الدستوري الجديد في المؤتمر الذي انعقد في 2 مارس 1934 م بمدينة قصر هلال بالساحل التونسي، ومن أهم مطالبه تأسيس حكومة وطنية، والمساواة في الحقوق.

عرفت تونس أكبر مظاهرة شعبية في العهد الاستعماري يوم 8 و9 أبريل 1938 م، وواجهتها فرنسا بالقمع والعنف وأسفرت عن عشرات القتلى والجرحى.

دخل الحزب الدستوري الجديد منذ سنة 1950 م في تجربة التفاوض من أجل الوصول بالبلاد إلى الاستقلال الداخلي وقد مثله في الحكومة التفاوضية التي تشكلت لهذا الغرض أمينه العام صالح بن يوسف، غير أن تلك التجربة فشلت واتجهت الأمور إلى الصدام سنة 1952 م وقد عرفت هذه الفترة اندلاع الثورة التي استمرت إلى سنة الاستقلال.

ساهمت التحولات السياسية الداخلية بفرنسا وهزيمتها في الهند الصينية في انطلاق مفاوضات سرية مع الحبيب بورقيبة نتج عنها منح استقلال ذاتي لتونس سنة 1955 م، رفض من طرف جيش التحرير والزعماء السياسيين، وتم بعد ذلك مواصلة المفاوضات التي أدت إلى الاعتراف باستقلال تونس في 20 مارس 1956 م وقام الحزب الدستوري الجديد بإقالة الباي وإعلان الجمهورية التونسية برئاسة الحبيب بورقيبة.

الملاحق

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس - لما كان من غرضها أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عينّ العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباى المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التى يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان العالمان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطانان الحربيتان الفرنسية والتونسية-، وتقرّان معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمائته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعيث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الوساطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التى تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتّفاق يعقد فيها بعد وتكون حكومة الباى هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإنّ دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «برييار»

بنود معاهدة باردو 1881

الملحق رقم (1) خليفة الشاطر : مرجع سابق ، ص 21

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرى المودة بين القطرين العامرين، اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث : يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة. أولا: المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحرية.

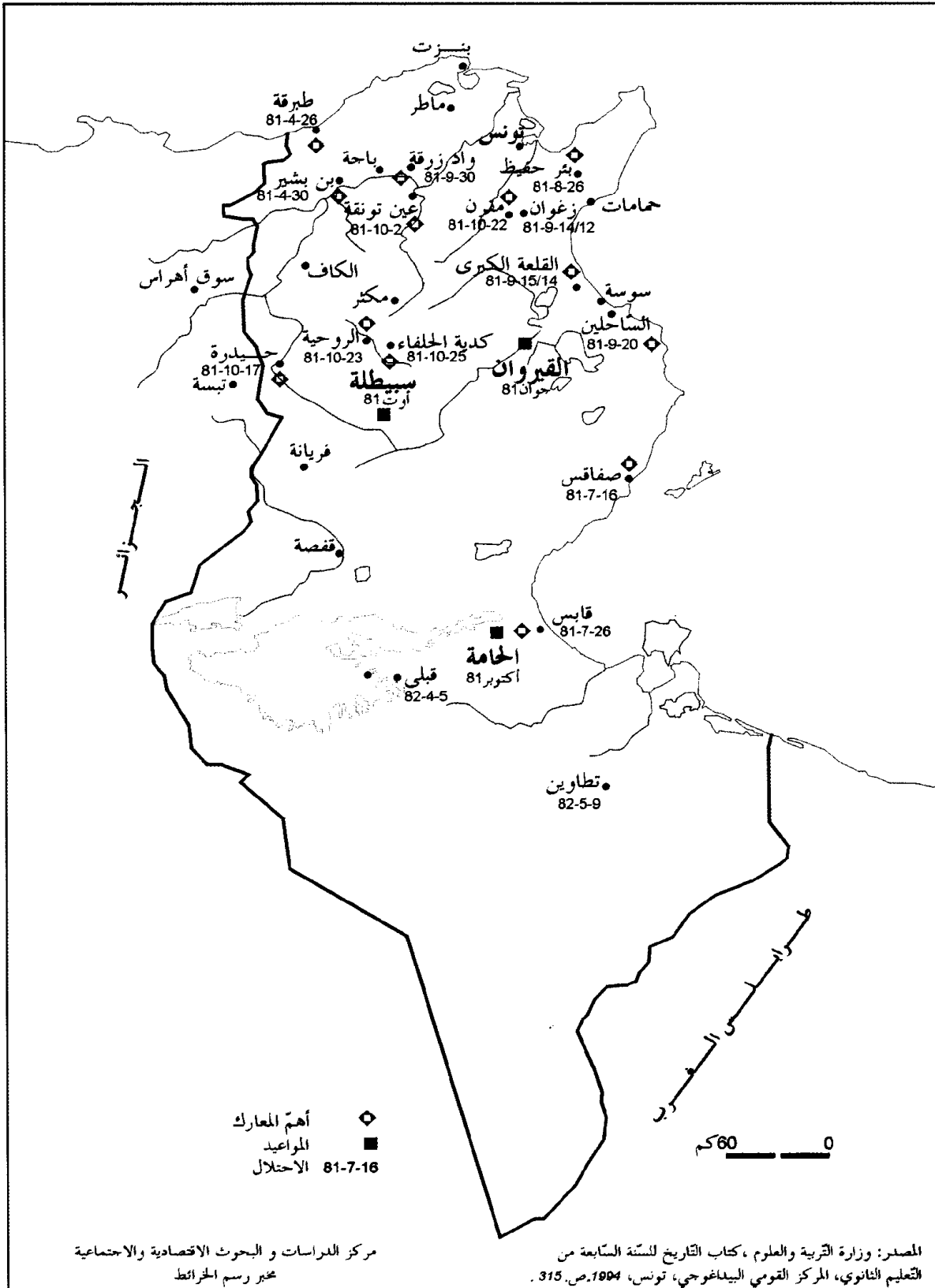
البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيدانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : على باي / «بول كامبون»

بنود معاهدة المرسى الكبير 1883

الملحق رقم (2) خليفة الشاطر : مرجع سابق ، ص 22



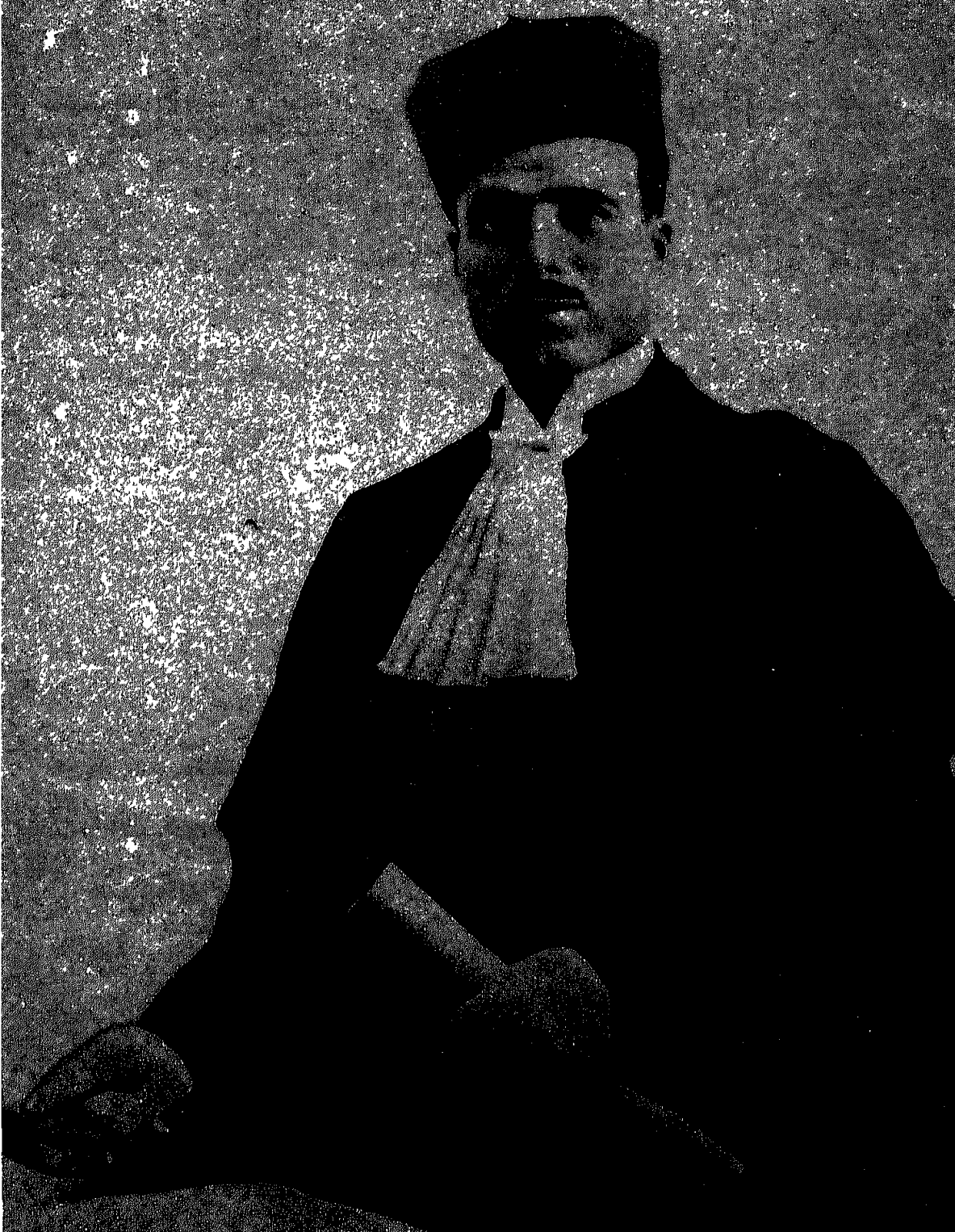
معارك 1881 1882

الملحق رقم (3) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص 25



الشيخ عبد العزيز الثعالبي

الملحق رقم (4) أحمد القصاب : مرجع سابق ، ص 501



المحامي الشاب الحبيب بورقيبة .

الملحق رقم (5) أحمد القصاب : مرجع سابق ، ص 540



مظاهرة 8 أفريل 1938 للمطالبة ببرلمان تونسي

الملحق رقم (6) أحمد القصاب : مرجع سابق ، ص 562



المنعم المبرور محمد المنصف باشا باي
(1942 - 1943)

الملحق رقم (7) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 570

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- 01- الأمير شكيب أرسلان : تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق حسن السماحي سويدات ، ط1، دار ابن كثير، 2001.
- 02- الثعالبي عبد العزيز : تونس الشهيدة ، ترجمة سامي الجندي ، ط1، دار القدس ، بيروت ، 1975.

ثانياً: المراجع:

- 01- أحمد إسماعيل راشد : تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، موريتانيا ، ط1 ، دار النهضة العربية ، 2004 .
- 02- إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة إفريقيا) ، ج 2، دار المريخ ، الرياض ، 1993.
- 03- إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000.
- 04- بوعزيز يحيى : الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009
- 05- بيضون جميل وآخرون : تاريخ العرب الحديث ، ط1 ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1992 .
- 06- جعفر عباس حميدي : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار الفكر للطباعة والنشر، 2002 .
- 07- هشام سوادي هشام : تاريخ العرب الحديث (15161918) من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ط1، دار الفكر ، عمان ، 2010.
- 08- حلمى محروس إسماعيل : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ج 1 ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2004.
- 09- الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية ، رؤية شعبية قومية جديدة ، ط 2 ، دار المعارف للطباعة والنشر

- 10- مالكي أحمد : الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ، ط 1 ، مركز الدراسات الوحدة المربية ، بيروت ، 1993.
- 11- محمد الهادي الشريف : تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تعريب محمد الشاوش ، ط3، دار سراس ، 1993.
- 12- محمد سهيل طقوش : تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط2، دار النفائس ، بيروت ، 2008 .
- 13- محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب : تاريخ العرب الحديث ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1989.
- 14- محمد عرابي نخلة ، تاريخ العرب الحديث ، ط 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2010.
- 15- محمد علي داهش : في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي ، اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، 2004.
- 16- عبد الملك خلف التميمي : أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية) ، دار البصائر ، الجزائر ، 2011.
- 17- عبيد أحمد : التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية ، الجزائر ، تونس ، المغرب ، ط 1 ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010.
- 18- العرفاوي خميس : القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي (1881 1956) ، ط1، صامد للنشر والتوزيع ، تونس ، 2005 .
- 19- القصاب أحمد : تاريخ تونس المعاصر (18811956)، تعريب حمادي الساحلي ، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع ، 1986 .

- 20- ر. فوبليكوف وآخرون : تاريخ الأقطار العربية المعاصرة (1917 1970) ، ج 2 ، دار التقدم ، موسكو ، 1976 .
- 21- الشاطر خليفة وآخرون : تونس عبر التاريخ ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال ، ج 3 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 2005 .
- 22- شترة خير الدين : إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900 1939) ، دار البصائر ، 2009 .
- 23- شوقي عطاالله الجمل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، ط 1 ، مكتبة الإنجلو مصرية ، القاهرة ، 1977 .
- 24- شوقي عطاالله الجمل وآخرون : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ط 2 ، دار الزهراء ، الرياض ، 2002 .
- 25- الشيخ رأفت : التاريخ المعاصر للأمم العربية الإسلامية (1416 1996) ، ط 1 ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1992 .
- 26- التيمومي الهادي ، تونس (1956 1987) ، ط 1 ، دار محمد علي للنشر ، تونس ، 2006 .
- 27- زكرياء سليمان بيومي : العرب بين القومية والإسلام ، ط 1 ، دار القاهرة ، القاهرة ، 2002 .
- 28- يحي جلال : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2010 .

رابعاً: رسائل الدكتوراه:

- 01- شايب قدارة : الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934 1954) دراسة مقارنة ، تاريخ الحديث والمعاصر ، مذكرة دكتوراه دولة نوقشت بجامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 . 2007 .

ثالثاً: الموسوعات:

- 01- ابو حمدان سمير : موسوعة عصر النهضة ، خير الدين التونسي ، دار الكتاب العالمي ، بيروت ، 1993
- 02- الكيالي عبد الوهاب : الموسوعة السياسية ، ج1 ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، بيروت .

خامساً: المقالات:

- 01- محمد عصافور سلمان : الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني والاوروبي منها،
مجلة ديانة ، عدد56
- 02- فاروق البربر : "أبو النهضة التونسية في ق 19، مجلة تاريخ العرب والعالم ، عدد37 ، 1981

الفهارس

فهرس الأعلام

-أ-

أحمد باي (7، 9)

أرمان قيون (37)

-ب-

الباهي الادغم (40)

البحري قيقنة (37، 41)

بسمارك (10)

البشير بوعلي (43)

البشير زرق العيون (40)

البشير صفر (21، 22، 23، 26، 30)

بيار فينو (38)

بيروطون (37)

-ج-

جان دي هوتكلوك (45)

جان مونص (43، 44)

جلولي فارس (43)

جمال الدين الافغاني (23، 24)

جمال عبد الناصر (47)

جول فري (12، 14)

-ح-

الحبيب بورقيبة (37، 38، 39، 40، 41، 42، 44، 47، 46)

الحبيب زغندة (43)

حسن قلائي (34، 41)

-خ-

خير الدين التونسي (7، 21، 24)

-ر-

الرشيد ادريس (41)

رشيد صقر (47)

روبار شومان (45)

روستان (12)

روني مياي (22، 25)

-ز-

زين العابدين السنوسي (41)

زين العابدين بن علي (47)

-س-

سالم بوحاجب (21، 22، 23، 25)

ستيفن بيشون (30)

السكندر ميلران (33)

-ش-

الشيخ محمد السنوسي (24،22،21)

الشيخ محمد بيرم الخامس (24،22)

-ص-

صالح بن يوسف (46،43)

صالح فرحات (43،41، 35)

-ط-

الطاهر أحمد الصافي (35،)

الطاهر بن عمار (46)

الطاهر صفر (37 ، 36)

الطيب السحبابي (43)

-ع-

عبد الحميد الثاني (13 ، 12)

عبد الحميد الفقيه (43)

عبد الرحمان الصنادلي (22)

عبد العزيز الثعالبي (48 ، 35،33،32 ، 23)

العروسي الحداد (42)

علي باش حمبة (21، 26، 30، 32)

علي بوشوشة (21، 22)

-ف-

الفاضل بن عاشور (42)

فرحات حشاد (42)

فور جيمول (13)

فيكتور دي كرنيار (25)

-ل-

لوسيان سين (33)

-م-

محمد الشنيق (41، 44، 45)

محمد الصادق (7، 8، 12، 13، 14)

محمد العزيز الجلولي (41)

محمد المنصف (40، 41)

محمد الناصر (33)

محمد باي (7)

محمد بورقيبة (37)

محمد عبده (24)

محمد علي القابسي (35)

محمد مزالي (47)

محمودي المطري (44,41,37)

مصطفى الكعكاك (44)

مهندس فرانس (46)

—ه—

الهادي السعدي (40)

الهادي ثامر (41,40)

الهادي خفشة (40)

هريو (35)

—ي—

يوسف الرويسي (41)

فهرس الأماكن

- أ -

الألزاس (11)

أوروبا (8)

ايطاليا (11، 10، 9)

- ب -

برلين (10)

بروسيا (10)

بريطانيا (11 - 10 - 9)

بترت (13 - 10)

- ت -

تركيا (8)

تنس (41)

تونس (11، 10، 9، 7، 6)

(47، 46، 45، 44، 43، 42، 41، 40، 39، 38، 37، 36، 34، 33، 32، 14، 13، 12،

- ج -

الجزائر (14 - 13 - 12 - 9 - 6)

-د-

دمشق (41)

الدولة العثمانية (9- 14- 31)

-ش-

شمال إفريقيا (25، 32)

-ص-

صفاقس (44)

-ط-

طرابلس (10، 11)

الطليان (31)

-ف-

فرنسا

(4,46,45,44,43,42,41,40,39,38,37,36,34,33,32,14,13,12,11,10,9,7,6)

-ق-

قبرص (10, 11)

قفصة (38)

-ل-

لاستانة (23-32)

لندن (9)

اللورين (11)

ليبيا (31)

-م-

المشرق العربي (30,33,42)

مصر (42,41,35,32,30,24,23,22)

المغرب العربي (46,41,22)

-ن-

النمسا (10)

فهرس الموضوعات

الإهداء.

الشكر والعرفان.

مقدمة.....ص أ د

1 الفصل الأول: الاحتلال الفرنسي لتونس 5 . 18

المبحث الأول: التواجد الأجنبي في تونس قبل الاحتلال 7

المطلب الأول : ظروف تونس قبل الاحتلال 7

المطلب الثاني : التنافس الاستعماري على تونس 9

المطلب الثالث : القضية التونسية في مؤتمر برلين 1878 م 10

المبحث الثاني : الحماية الفرنسية على تونس 1881 12

المطلب الأول: سير الحملة الفرنسية 12

المطلب الثاني: معاهدة باردو 1881 م 14

المطلب الثالث: معاهدة المرسى الكبير 1883 م 16

2 الفصل الثاني: دور الصحافة والجمعيات الأدبية والعلمية في مواجهة الاحتلال..... 19 . 27

المبحث الأول: الصحافة 21

المطلب الأول: جريدة الحاضرة 1888 م 21

المطلب الثاني: جريدة الزهرة 1890 م 22

المطلب الثالث: جريدة سبيل الرشاد 1901 م 23

23	المبحث الثاني: الجمعيات الثقافية
24	المطلب الأول: جمعية العروة الوثقى 1882 م
25	المطلب الثاني: الجمعية الخلدونية 1896 م
26	المطلب الثالث : جمعية قدماء الصادقية 1905 م
48 . 28	3 الفصل الثالث: حركة النضال الوطني (1907 1956 م)
30	المبحث الأول: التنظيمات السياسية للحركة الوطنية (1907 1938 م)
30	المطلب الأول: حركة تونس الفتاة (1907 1912 م)
32	المطلب الثاني: الحزب الدستوري الحر (1920 1934 م)
36	المطلب الثالث: الحزب الدستوري الجديد (1934 1938 م)
39	المبحث الثاني: النضال من أجل الاستقلال (1938 1956 م)
39	المطلب الأول: الحركة الوطنية من (1938 1945 م)
42	المطلب الثاني : الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية من (1945 1952 م)
44	المطلب الثالث: الكفاح من أجل الاستقلال (1952 1956 م)
49	خاتمة
52	ملاحق.....
60	قائمة المصادر والمراجع.....
65	الفهارس
66	-فهرس الأعلام

71-فهرس الأماكن.

75-فهرس الموضوعات.